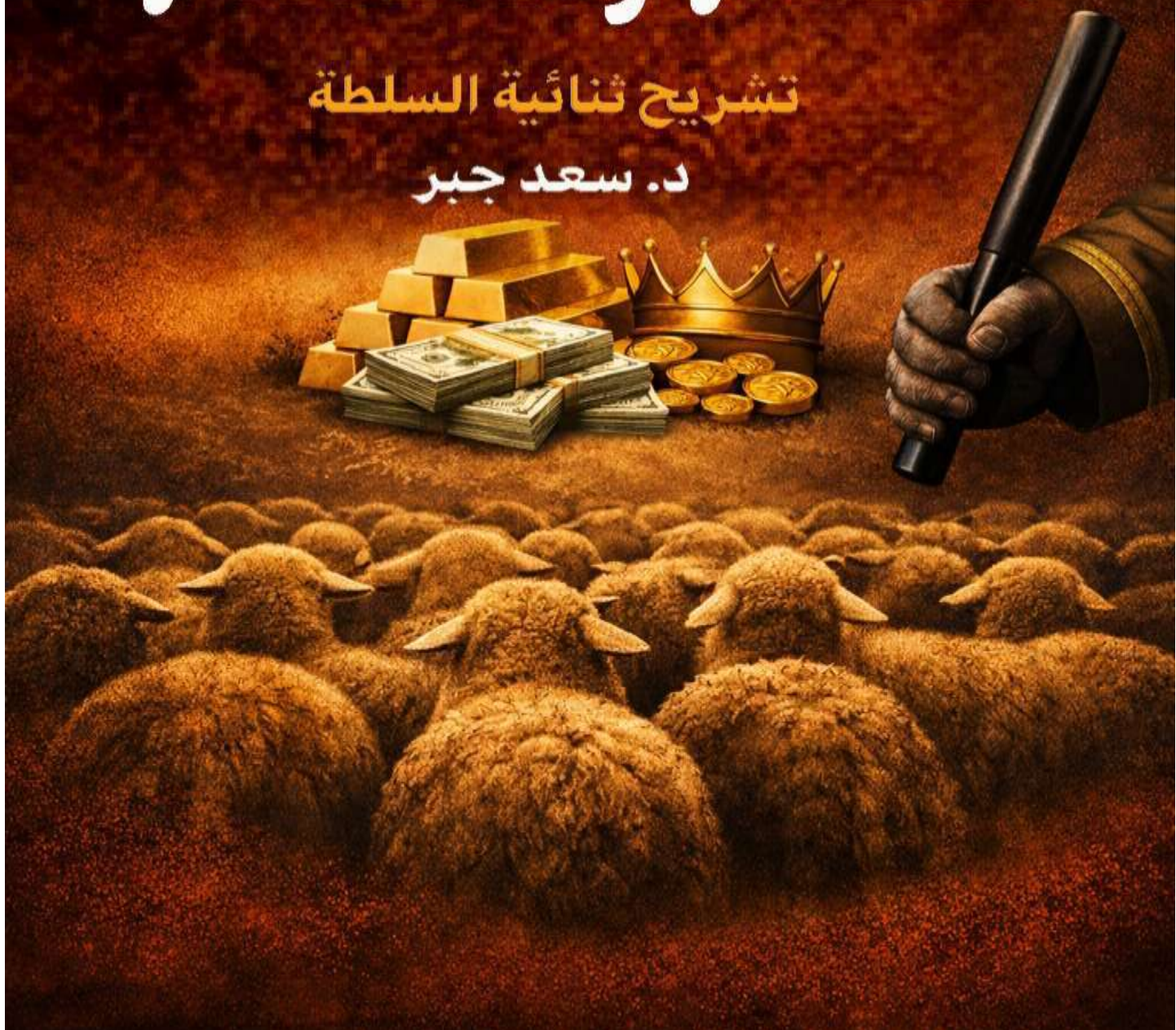


الافتنام والاستغنام

تشریح ثنائیة السلطة

د. سعد جبر



الاغتنام والاستغنام

تشرح ثنائية السلطة

المقدمة: لماذا لسنا أغنامًا؟

لنبدأ بحكاية من حكاويتنا المكرورة :

في قديم الزمان، كان هناك راعٍ يمتلك قطيعًا من الأغنام. كل يوم كان يسوقها إلى مرعى خصب، وتنعم بالعشب الطري والماء العذب. لكن الراعي كان يذبح خروفًا كل ليلة ليأكل لحمه، ويبيع صوفه في السوق. كانت الأغنام ترى الخروف المذبوح صباح كل يوم، فتسأل نفسها: "لماذا هو؟ أخطأ؟" ثم تعود لتأكل العشب. كبر القطيع، وزاد ذبح الراعي، حتى لاحظ خروف واحد أن الراعي لا يذبح أبدًا أبناء جنسه من البشر، وأن الأغنام تُذبح لأنها أغنام. همس الخروف لمن بجانبه: "لسنا مضطرين للبقاء هنا. السياج ليس مرتفعًا". فضحك الآخرون: "أهذا مجنون؟ الراعي يطعمنا ويسقينا. ومن سيحمينا من الذئاب؟" ثم أبلغوا الراعي. وفي الليل، ذبح الخروف المتمرد. وأكل الراعي لحمه أمام القطيع، قائلاً: "هذا جزء من لا يعرف مكانه". واكتفى القطيع بالثغاء قليلاً، ثم عاد إلى المرعى.

هذه القصة ليست تاريخًا، بل رمز يختزل آلاف السنين من علاقة الحكام بالمحكومين. وهي صورة من صور الحكم المطلق أو الديكتاتورية، لكن السؤال الأعمق هو: أليس القطيع نفسه يُعاد إنتاجه يوميًا في دول تسمى نفسها ديمقراطيات عريقة؟ وما الفرق بين قطيع الأغنام الذي يقاد بالعصا (عسكرية، شرطة) والجزرة (إعانات، وظائف)، وبين شعب ينتخب حكامه ثم يجد أنهم يؤثرون ثروات البلاد لأنفسهم، ويحولون الإعلام إلى أداة توجيه، ويجعلون من الخوف من "الآخر" (الإرهاب، المهاجرين، الأقليات) مبررًا لقبضتهم الأمنية؟

هذا الكتاب يقدم أداة تحليلية بسيطة لكنها ليست سطحية: ثنائية الاغتنام والاستغنام. الاغتنام هو تحويل السلطة إلى غنيمة خاصة: أراضي، شركات، مناصب، جواز سفر

دبلوماسي، حصانة، وميراث الحكم. الاستغنام هو تحويل الناس إلى قطيع: تُساق بالوعود والإعلام والخوف، وتُجهل بأنظمة تعليمية مضبوطة، وتُشتت بصراعات وهمية.

لا يدعي هذا الكتاب أن كل سياسي يفعل ذلك بنفس الدرجة. هناك من يسرق ولا يقتل، وهناك من يقتل ولا يسرق، وهناك من يفعل الاثنين بلذة. لكن أطروحته المركزية هي: السلطة غير المقيدة – مهما كان لونها الأيديولوجي (شيوعية، رأسمالية، يمينية متطرفة، قومية) – تميل إلى الاغتنام لأنها بشرية، وتميل إلى الاستغنام لأنها بحاجة إلى البقاء. واجتماع المال بالسلطة هو العقدة التي تنتج هذين الجناحين معًا.

لن نترك القارئ في غرفة النظرية الباردة. في الفصول التالية، بل سننتقل إلى العالم الحقيقي، بأسمائه الحقيقية. سنذكر دولاً مثل مصر في عهد مبارك (توفي 2020، وأدين في قضايا فساد بعد 2011) (روز اليوسف، ملفات خاصة، 2012)، وتونس في عهد بن علي (توفي 2019 بالمنفى)، وليبيا في عهد القذافي (قتل 2011)، والعراق في عهد صدام حسين (أعدم 2006). كما سننظر في أنظمة قائمة لكن بآليات أكثر احترازًا: سنتكلم عن الآليات لا الأسماء فقط، وعندما نضطر لذكر اسم، نقدم ثلاثة مصادر مستقلة على الأقل من منظمات مثل منظمة الشفافية الدولية أو هيومن رايتس ووتش. هذه ليست جُبْنًا، بل أخلاقيات وسياسات هذا الكتاب الموثق أمام القارئ المثقف.

وسنروي قصصًا: قصة وزير بنى قصرًا على أنقاض مدرسة، وقصة صحفي حوّل إلى نعجة بعد أن كان ذئبًا، وقصة حركة مقاومة مدنية نجحت في استعادة شيء من الكرامة وإن لم تنتصر بالكامل. كل قصة ستكون حقيقية وموثقة، لأن القارئ المثقف يستحق الحقيقة لا الشائعات ولا الشعارات.

ما نعد به: لن تمتلئ الصفحات بهوامش كثيرة تشتت الانتباه، لكن كل معلومة قابلة للتدقيق، موثوقة ثم موثقة في نهاية الكتاب. والأسلوب لن يكون أكاديميًا جافًا، ولا خطابيًا صارخًا، بل سردًا تحليليًا يخاطب عقلك وضميرك معًا. فإن وجدت في كتابي هذا جرأة، فتذكر أنها جرأة مسؤولة. وإن وجدت حذرًا، فتذكر أنه حذر المؤرخ لا حذر الخائف.

نبدأ رحلتنا: من القطيع إلى المواطنة، مرورًا بتشريح جناحي السلطة. فهل أنت مستعد؟ وهل الجماهير مستعدة أن ترفع رأسها عن المرعى للحظة؟

فهرس الكتاب

مقدمة: لماذا لسنا أغنامًا؟ حكاية افتتاحية عن قطيع افتراضي يقاد إلى المسلخ، ثم سؤال: ما الفرق بين هذا القطيع وبين "شعب واعي" في دولة "ديمقراطية"؟

الفصل الأول: الاغتنام

1. غنائم السلطة: من القصور إلى براءات الاختراع
2. كيف يصبح الحكم ميراثًا؟ (العائلات الحاكمة، الزواج السياسي، ولاية العهد)
3. احتكار الحقيقة: عندما يملك السياسي الإعلام والقضاء
4. الطبقة السياسية كطبقة اقتصادية (الفساد الممنهج vs. الفردي)

الفصل الثاني: الاستغنام

5. صناعة القطيع: العصا (السجون، الاختفاء القسري، التنصت)
6. صناعة القطيع: الجزرة (الإعانات المشروطة، الوظائف العامة كولاء، البطاقات التموينية)
7. تجهيل الجماهير: المناهج، الخطاب الإعلامي، ثقافة "اسكت وكل"
8. الاستغنام المتقدم: الخوف من الآخر، الاقتصاد المأزوم كأداة تسيير

الفصل الثالث: تشرح الحالة الكلاسيكية

9. دراسة حالة: نظام عربي نموذجي (اختر دولة افتراضية أو حالة حقيقية بأسماء مستعارة)
10. دراسة حالة: ديمقراطية مستغنية (كيف تُمارس نفس الآليات بأدوات ناعمة: اللوبيات، الإعلام المملوك، إضعاف النقابات)

11. دراسات مقارنة سريعة (روسيا، الصين، فنزويلا – مع تجنب الإسقاطات المباشرة
وحصرها بالآليات)

الفصل الرابع: الاستثناءات والحدود

12. هل كل سياسي كذلك؟ اختبار عتبة الاغتنام والاستغنام
13. متى يفشل الاستغنام؟ (الثورات، الانتفاضات، حركات العصيان المدني)
14. نماذج تاريخية لسلطة راشدة (قصيرة، انتقالية، أو طوباوية)

الفصل الخامس: الخروج من الحظيرة

15. مراجعة النظرية: نقد ثنائية الاغتنام/الاستغنام من داخلها
16. بدائل عملية: اللامركزية، الميزانية التشاركية، المحاكم المستقلة، الإعلام المستقل
17. دور المواطن: كيف لا تكون نعجة؟ (اليقظة، التنظيم، المقاطعة الاقتصادية، ثقافة
المساءلة)
18. هل يصلح النظام العالمي؟ (دور المنظمات الدولية، النقد الدولي، اللجوء والهجرة
كملاذ أخير)

19. خاتمة: الغنيمة أم القطيع؟ معضلة لا مفر منها

(عودة إلى حكاية القطيع مع تعديلها: خروف واحد شك، فقتلوه. هل كان بإمكانه الهرب؟
السؤال ليس إلى أين، بل كيف نصنع معًا سياجًا لا يقف داخله راعٍ وجلاد.)

20- المراجع والمصادر .

الفصل الأول: الاغتنام

من حكاوينا المكرورة : عندما تحول القصر إلى غنيمة

قبل أن نبدأ، تخيل معي قصرًا رئاسيًا. لم يُبنَ هذا القصر بأموال الخزينة العامة، بل بقرض من بنك أجنبي، والقرض ضُمنه رئيس البنك نفسه - لأنه صهر الرئيس. وفي داخل القصر، غرفة مخصصة لاجتماعات عائلة الرئيس، حيث توزع عقود المقاولات على الأقارب. كلما زاد عدد الغرف، زاد عدد المستفيدين. ولم يشك أحد، لأن بوابات القصر حراسها أبناء القرية التي ينحدر منها الحارس الشخصي للرئيس. وهكذا، صار القصر لا مقرًا للحكم، بل غنيمة.

هذه القصة رمز، لكنها قريب جدًا مما يحدث في كثير من بلدان العالم. في هذا الفصل، ننظر إلى الاغتنام بوصفه الجناح الأول لسلطة غير مقيدة: كيف تُحول المناصب العامة إلى ممتلكات خاصة، وكيف تتحول السياسة إلى تجارة، وكيف يصبح الحكم ميراثًا، وكيف يحتكر الحكام الحقيقة بالإعلام والقضاء، وكيف تنمو طبقة سياسية تعيش على حساب الدولة لا على خدمتها.

أولًا: غنائم السلطة - من القصور إلى براءات الاختراع

عندما يسيطر شخص أو عائلة على السلطة لعقود، ويجمع بين المنصب السياسي والثروة الاقتصادية، فلا بد أن تنمو فجوة بين ما يعلنه هؤلاء الحكام علنًا وبين ما يملكونه سرًا.

تونس: عائلة بن علي

بحسب تقديرات لجنة المصادرة التونسية بعد ثورة 2011، بلغت قيمة ممتلكات الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي وعائلته نحو 13 مليار دولار، أي ما يزيد على ربع الناتج المحلي الإجمالي لتونس عام 2010 وكانت عائلته تمتلك نحو 220 شركة كانت تستحوذ على 21% من إجمالي أرباح القطاع الخاص في تونس. وامتدت ممتلكاتهم إلى 48 قاريًا ويختًا و40 محفظة أسهم و367 حسابًا مصرفيًا وحوالي 400 مؤسسة اقتصادية.

لم يكن ذلك فسادًا فرديًا، بل نظامًا متكاملًا. كانت عائلة بن علي - وتحديدًا عائلة زوجته ليلى الطرابلسي - تُشغل "كعصابة مافيا"، حيث يُبتز أصحاب الأعمال، ويُطلب منهم حصة في كل مشروع، وتُقسم الامتيازات فيما بينهم. تقول وثائق دبلوماسية أميركية كشفتها موقع ويكيليكس: "سواء كان نقدًا أو خدمات أو أرضًا أو ممتلكات... يُشاع أن عائلة الرئيس بن علي تطمع فيه ويُقال إنها تحصل على ما تريد"

مصر: عائلة مبارك

أما في مصر، فبعد ثورة 2011، أتهم الرئيس السابق محمد حسني مبارك وأبناؤه علاء وجمال باختلاس أموال عامة وإساءة استخدام النفوذ. قدرت بعض التقارير ثروة العائلة بما يصل إلى 70 مليار دولار؛ وتضاربت الأرقام، لكن المحاكم المصرية أدانت أفراد العائلة في قضايا فساد، ومؤخرًا، في عام 2025، أيدت محكمة أوروبية تجميد أرصدة أقارب مبارك بتهمة الاستفادة من اختلاس أموال الدولة، وكان نجلا مبارك، كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز، قد "جسدا الفساد والاستئثار الذي ميز حكم والدهما طوال ثلاثة عقود".

ورغم صعوبة تحديد الأرقام بدقة، فإن الأهم ليس الرقم بقدر ما هو النمط: أن يصبح السياسي وأبناؤه طبقة اقتصادية قائمة بذاتها، تتغذى على عقود الدولة ومشاريعها واحتكاراتها.

سوريا: عائلة الأسد

لكن ربما تكون سوريا هي الدرس الأكثر فظاعة في اغتنام السلطة. عندما انهار نظام بشار الأسد في ديسمبر 2024، كشفت التحقيقات عن ثروة هائلة هُزِّبت على مدى عقود. وزارة الخارجية الأميركية قدّرت، في تقرير إلى الكونغرس عام 2022، الثروة الشخصية للأسد وزوجته أسماء بنحو يتراوح بين مليار وملياري دولار، لكن تقديرات أخرى تشير إلى أن أصول العائلة الممتدة قد تصل إلى 60 مليار دولار، وربما أكثر.

كيف هُزِّبت هذه الأموال؟ اشترى رفعت الأسد، عم بشار، عقارات في إسبانيا بأكثر من 500 عقار، وقصرين في باريس مساحة أحدهما ثلاثة آلاف متر مربع، وحُكِّم عليه في قضايا اختلاس لا تقل عن 90 مليون يورو في فرنسا، و600 مليون دولار في إسبانيا، أما مع ابن خال الأسد، رامي مخلوف، فكان "أغني رجل في سوريا"؛ واشترى أفراد عائلته شققًا في موسكو بقيمة 40 مليون دولار في ناطحة سحاب فاخرة، وبعد انهيار النظام، كُشف أن الأسد نقل نحو 250 مليون دولار إلى روسيا بين عامي 2018 و2019.

ما يهمنا هنا ليس الأرقام فقط. بل كيف أن الاغتنام ليس مجرد سرقة، بل هو منظومة سياسية كاملة: احتكار المناصب، تحكم في قطاعات بأكملها، اختفاء أموال تحتاجها دول دُمِّرت بالحروب.

توقف. هل لاحظت شيئًا؟ هذه الحالات الثلاث (تونس، مصر، سوريا) لم تكن دولًا شيوعية ولا رأسمالية ولا إسلامية، بل خليط من هذه الأيديولوجيات. ما يجمعها ليس أيديولوجيتها، بل أن السلطة فيها لم تكن مقيدة. كلما اجتمع المال بالسلطة، نشأ الاغتنام. وإذا طال الزمن، صار الاغتنام ممنهجًا.

ثانياً: كيف يصبح الحكم ميراثاً؟

"الجمهورية الوراثية" – قد تبدو العبارة متناقضة في ظاهرها، لكنها تُستخدم لوصف نظام يُنتخب فيه رئيس نظرياً، لكن الحكم ينتقل عملياً من الأب إلى الابن. هذه هي المرحلة الثانية من الاغتنام: بعد أن يجمع الرئيس ثروة لأسرته، يريد أن يضمن أن تبقى هذه الثروة والسلطة مع أسرته بعد رحيله.

في العالم العربي

كان الرئيس العراقي السابق صدام حسين يعد ابنه الأصغر قصي لخلافته. أما عدي الأكبر فكان معروفاً بعنفه الفج و"تقاليد الوحشية" التي أخافت العراقيين لعقود. وفي سوريا، كان والد بشار، حافظ الأسد، يعد ابنه البكر بآسيل ليكون خليفته، لكن بآسيل قُتل في حادث سيارة عام 1994، فجاء دور بشار طبيب العيون الذي كان يعيش في لندن. وفي ليبيا، ظل معمر القذافي طوال عقدين يُعدُّ أبناءه (سيف الإسلام وهانيبال ومعتصم) لتولي زمام الأمور.

لكن الظاهرة ليست عربية فحسب. في أفريقيا، حكم عمر بونغو الغابون لأربعة عقود ونصف، وخلفه ابنه علي بونغو الذي حكم أربعة عشر عاماً حتى أطاح به انقلاب 2023. كما تتوارث عائلات عدة السلطة في توغو وتشاد وكينيا. وفي آسيا، فإن عائلة كيم الحاكمة في كوريا الشمالية تمثل نموذجاً كلاسيكياً لتحويل الجمهورية إلى ملكية عبر ثلاثة أجيال: كم إل سونغ، ثم كم جونغ إل، ثم كم جونغ أون.

لماذا يحدث التوريث في أنظمة غير ملكية أصلاً؟ الجواب، الذي يقدمه الباحث غوردون تالوك (Gordon Tullock)، أن الزعيم المستبد وعائلته يجدون أن نقل السلطة إلى الابن هو الحل الأقل إشكالية بالنسبة للطبقات الحاكمة والنخب العسكرية الخائفة من صراع القيادة. فالتوريث يضمن الاستقرار لمنظومة الاغتنام.

ثالثاً: احتكار الحقيقة – عندما يملك السياسي الإعلام والقضاء

الاغتنام يحتاج إلى غطاء. لا يمكن لسياسي أن يسرق ملايين الدولارات ويُظهر فجره على الملأ، ولا يمكن لابن رئيس أن يتولى الحكم وهو غير مؤهل، دون أن يجد من يوجّه الرأي العام ويصوغ الحقيقة.

الإعلام كبوق رسمي

في الأنظمة الاستبدادية، الإعلام ليس ناقلاً للأخبار، بل "بوقاً للحكام ومنبراً للدعاية". الصحفيون الذين يخالفون الخط الرسمي يواجهون الرقابة والاضطهاد والسجن. وقد كشف تقرير صادر عن لجنة الدفاع عن الصحفيين عام 2020 عن وجود أكثر من 260 صحافياً في السجون حول العالم، العديد منهم في الدول العربية. التكنولوجيا الحديثة جعلت الأمر أكثر دقة. فوسائل التواصل الاجتماعي، التي كانت في

يوم من الأيام أداة للثورات، صارت في عديد من البلدان أداة للتجسس والتضليل. صار المواطن العادي، كما يصفه أحد الباحثين، يتعرض "لعدد كبير من وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الدولة، والتي يبرز كل منها الأخبار ذاتها بطرق مختلفة لكنها تخدم أجندة واحدة."

القضاء كأداة سياسية

ليس الإعلام وحده، بل القضاء أيضًا يُحتكر. حين يصبح الحاكم هو من يعين القضاة ويحيلهم ويحدد ترقياتهم، فكيف يمكن للقضاة أن يحاكموه؟ في كثير من الدول العربية، "هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات تسمح للسلطة الحاكمة بالاحتكار والتفرد في اتخاذ القرار، وتؤدي إلى النظام الاستبدادي والمس بالحقوق والحريات العامة" وحتى حين تنص الدساتير على الفصل بين السلطات، يظل الحكام - بطريقة أو بأخرى - "هم الذين يسيطرون على السلطات الثلاث".

هذا المزيج (إعلام أسير + قضاء مسير) هو ما يجعل الاستغنام عملية ناجحة: يتحول الشعب إلى قطع لا يعرف ما يحدث حوله، وإذا عرف فلا يستطيع أن يشتكي، وإذا اشتكى فلا محكمة تنصفه.

رابعًا: الطبقة السياسية كطبقة اقتصادية - الفساد الممنهج مقابل الفساد الفردي

قد تسأل: أليس هذا وصفًا مجحفًا؟ أليس هناك فساد فردي أيضًا؟ بلى. لكن الفرق كبير بين النوعين. الفساد الفردي هو أن يسرق موظف أو وزير بعض المال، وبعد القبض عليه يعاقب. هذا موجود في كل المجتمعات، ولا يمثل نظامًا.

أما الفساد الممنهج فهو أن تصبح الدولة نفسها أداة إثراء لطبقة سياسية كاملة. يصبح منصب الوزير أو المدير وسيلة لا لخدمة الناس بل لجمع الثروات. وحين يُسأل رئيس الحكومة عن فساد وزيره، يقول: "سأحقق معه"، وفي اليوم التالي يُنقل الوزير إلى منصب آخر أعلى أجرًا.

في دراسة لمنظمة الشفافية الدولية عام 2022، ظل المؤشر العام للفساد في الدول العربية ثابتًا عند 34 من 100 درجة للعام الرابع على التوالي، "ولم تحقق أي من دول المنطقة تقدمًا في أوضاع الفساد خلال العقد الماضي". (وتعلق كندة حتر، المستشارة الإقليمية للمنظمة: "هناك مشكلة حقيقية في أنه مهما التزمت الدول سطحيًا بسطر قوانين وقواعد، لن يحدث شيء طالما لا يوجد تغيير حقيقي في المنظومة والثقافة السائدة")

هذا هو الفساد الممنهج: منظومة تعيد إنتاج الفاسدين. حين تُمسك الطبقة السياسية بكل مفاصل الدولة (إعلام، قضاء، اقتصاد، جيش)، فإنها لم تعد طبقة سياسية بالمعنى التقليدي، بل طبقة اقتصادية - اجتماعية - سياسية منغلقة على نفسها.

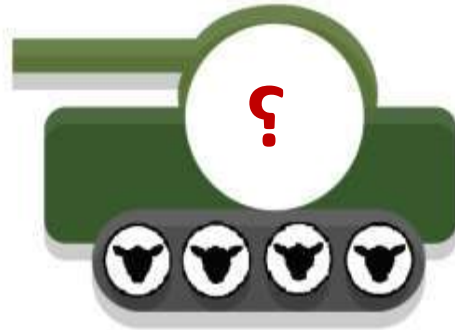
خلاصة الفصل: الاغتنام هو الأساس

لو لم يفتنم السياسيون لأنفسهم ولعائلاتهم وأحزابهم، لما احتاجوا إلى استغنام القطيع. فالاستغنام يستند إلى الاغتنام: لأن من ينتهك ثروة البلاد لا بد له من تبرير، وهذا التبرير يأتي بصناعة القطيع.

غطى هذا الفصل أربعة محاور: غنائم السلطة المادية (من قصور تونس وعقارات مصر وأموال الأسد في أوروبا)، ثم توريث الحكم (من صدام إلى قصي ومن حافظ إلى بشار)، ثم احتكار الحقيقة بالإعلام المسيّر والقضاء المحكوم، وأخيرًا تحول الطبقة السياسية إلى طبقة اقتصادية تستنزف البلاد وتعيد إنتاج الفساد ممنهجيًا.

في الفصل التالي، سنرى كيف يتحول الاغتنام إلى استغنام: كيف تُستخدم العسا (القوة العسكرية والأمنية) والجزرة (الإعانات والوظائف المشروطة) لتحويل الناس إلى قطع يساق بصمت.

مصادر هذا الفصل: تقارير منظمة الشفافية الدولية (2022، 2018)، تقارير البنك الدولي (2014)، تحقيقات صحفية (DW)، France24، نيويورك تايمز، الجزيرة نت، Associated Press، BBC، ودراسات أكاديمية (راجع قائمة المراجع النهائية).



الفصل الثاني: الاستغنام

"أسوأ ما يتركه الاستبداد السياسي في نفوس الشعوب هو الخوف. الخوف من النقد والخوف من السؤال والخوف من المجهول والخوف من المستقبل والخوف من الغير..."

— كاتب غير معروف، مقطع متداول في سياق النقد السياسي

حكاية مكرورة:

قبل أن نبدأ، تخيل معي راعي غنم يحمل عصا في يده، وكيس جزر في الأخرى. بالعصا يضرب الخروف الذي يحاول الخروج عن الطريق. وبالجزرة يداعب الخروف الذي يطيعه. هكذا يقود القطيع دون جهد يُذكر. أما الخروف المتمرد الذي يرفض العصا ويستغني عن الجزرة، فيُرسل إلى حظيرة منفردة، لا يسمع صوته أحد، ولا يعرف إن كان لا يزال حيًا. ويستمر القطيع في السير، لأنه رأى ما حدث للمتمرد، ولأن الجزرة القادمة تعريهم، ولأنهم لا يعرفون أن الطريق ينتهي في المسلخ.

الاستغنام هو الجناح الثاني لسلطة غير المقيدة. بينما الاغتنام يملأ جيوب السياسيين وعائلاتهم، فإن الاستغنام يُخلي عقول الناس وقلوبهم من القدرة على المقاومة. إنها عملية تحويل المواطن الحر إلى نعجة في قطع. وتتم هذه العملية عبر ثلاث آليات متكاملة: العصا (القمع الجسدي)، الجزرة (الإغراء المادي)، التجهيل (تعطيل القدرة على التفكير النقدي). وعندما تجتمع هذه الآليات معًا، يُنتج استغنامًا متقدمًا يصبح فيه الحاكم قادرًا على تسيير شعبه باستخدام مخاوفهم واحتياجاتهم اليومية.

تختلف درجة الاستغنام من نظام إلى آخر، لكن الأطروحة الأساسية ثابتة: كلما زاد الاغتنام (أي زاد استحواذ الطبقة السياسية على الثروة والسلطة)، ازدادت الحاجة إلى استغنام أوسع وأعمق. فالنهب يحتاج إلى قطع صامت. وكلما طال أمد هذا النسق، صار القطيع أكثر ألفة للحظيرة، وأكثر خوفًا من أبوابها المفتوحة.

في هذا الفصل، لا ننظر إلى آليات السيطرة مجرد أدوات قمعية مستوردة من خارج، بل نراها نسقًا عضويًا متجذرًا في ثقافة ومؤسسات كثير من الدول. بدءًا من السجون التي تخفي خلف جدرانها أسماء لا تعرفها عائلاتنا، وصولًا إلى الإعانات التي توزع على من يلتزم الصمت، مرورًا بالمناهج الدراسية التي تربي على الطاعة لا على النقد، وانتهاءً بثقافة "اسكت وكل" التي تحول الجوع والخوف من الآخر إلى أدوات سياسية لا يُغلب عليهما.



أولاً: صناعة القطيع – العصا

"العصا" هي العنف بشتى أنواعه: الاعتقال التعسفي، الاختفاء القسري، التعذيب، المراقبة الإلكترونية الشاملة. الغرض المعلن منها هو حماية النظام من أعدائه المفترضين. والغرض الخفي هو إرسال رسالة لكل مواطن: ليس هناك مكان تذهب إليه دون أن يراك النظام، وليس هناك شخص تستطيع أن تشتكي له دون أن يعاقبك النظام.

سوريا: الاختفاء القسري كسياسة دولة

في سوريا تحت حكم بشار الأسد (المخلوع ديسمبر 2024)، صار الاختفاء القسري ليس مجرد خرق لحقوق الإنسان، بل سياسة مركزية منهجية. بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ما لا يقل عن 181,312 شخصاً، بينهم 5,332 طفلاً و9,201 امرأة، لا يزالون قيد الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري في سوريا منذ مارس 2011، وصولاً إلى أغسطس 2025، في مراكز الاحتجاز المترامية في أنحاء البلاد.

ليس هذا رقمًا صغيرًا. معدل الاعتقالات تحت نظام الأسد بلغ 1.3 مليون حالة بين عامي 2011 و2023. والنظام مسؤول عن 88% من إجمالي الاعتقالات، إذ استخدمها كأداة ممنهجة ذات قرار مركزي. والأفطع 98%: من هذه الاعتقالات نُفذت دون إذن قضائي. كانت تجريها قوات أمنية لا تعرّف عن نفسها، تُختطف الناس في وضح النهار، وتنكر لاحقًا أنهم في عهدهم. وعندما يدخل المختطف إلى السجن، لا يخرج. أو ربما يخرج – لكن في كيس أسود بعد سنوات من التعذيب.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان أكدت أن الاختفاء القسري في سوريا أصبح أداة سياسية قمعية لا تُستخدم فقط لإسكات من يقاوم، بل "لترهيب المجتمعات بأكملها". فحين يختفي جيرانك دون سبب، فأنت لن تفكر مرتين قبل الانتقاد.

مصر: الاختفاء القسري منذ 2013

الظاهرة ليست سورية حصراً. في مصر، تشير تقديرات المنظمات الحقوقية إلى وجود نحو 19,000 شخص تعرضوا للاختفاء القسري منذ عام 2013. وثقت المنظمات الحقوقية المستقلة مئات الحالات من اختفاء اختطاف واعتداء (انظر تقارير: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وغيرها). من أشهرها قصة الطالبة إسرائ الطويل عام 2015: اختُطف مع صديقين لها من شوارع القاهرة، عصبوا أعينهم، اقتادوهم إلى مقر أمن الدولة، حيث تعرضوا للاستجواب والتهديد والتعذيب، وحُرموا من التواصل مع محامٍ أو عائلاتهم. ثم عرضت الحكومة فيديو للصدّيقين وهما "يعترفان" بتورطهما في أعمال عنف – وهو اعتراف رفضته عائلتهما ووصفته بأنه جاء بعد تعذيب. أما إسرائ الطويل فأُفرج عنها بعد شهرين، لكنها ظلّت رهن الإقامة الجبرية.



عدد الشكاوى الرسمية حول الاختفاء القسري في مصر بلغ نحو 200 شكوى في عام 2015 وحده. ما يثير القلق أن أعدادًا أكبر قد لا تُسجل أبدًا بسبب الخوف.

التنصت والمراقبة الإلكترونية: العصا الرقمية

العنف الجسدي ليس وحده وسيلة التهيب. فقد تحولت الأنظمة الاستبدادية إلى الاستبداد الرقمي، حيث تستخدم المراقبة الإلكترونية والتخويف الرقمي والتلاعب عبر الإنترنت لقمع الانتقادات والمعارضة. ففي سوريا، كشف تحقيق مشترك لمراسلون بلا حدود (RSF) وشبكة سيراغ للصحافة الاستقصائية أن الصحفيين في عهد بشار الأسد تعرضوا لـ"مستويات نادرة من المراقبة" - من رصد يومي للمنشورات، إلى التنصت على المكالمات، إلى نشر جواسيس للتأثير على التغطية الإعلامية، وصولًا إلى إعداد "قائمة سوداء" بكل من يجرؤ على الكتابة. قُتل ما لا يقل عن 181 صحافيًا في سوريا بين 2011 و2024، معظمهم استُهدفوا بعد أن سُكت في ولائهم للنظام.

أما في بقية الدول العربية، فكثير من الأنظمة تشتري برامج تجسس تجارية من شركات عالمية، وتستخدمها لتهيب ومراقبة المعارضين والنشطاء. بحسب تقرير صدر أكتوبر 2025، اتضح أن "الأنظمة الاستبدادية تكون أكثر ميلا لشراء برامج التجسس التجارية ... من الأنظمة الديمقراطية." ومن بين الأدوات الأكثر شيوعًا برنامج "بيغاسوس (Pegasus)" الإسرائيلي، الذي استُخدم لاستهداف ناشطين وصحفيين وسياسيين في عدة دول عربية.

تأمل للحظة: العصا ليست فقط جلدًا بالسياط، بل هي أن يعلم المواطن أن هاتفه مرصود، أن كل كلمة يكتبها قد تكون حجة ضده، أن كل حركة له في الفضاء الرقمي مكشوفة. هذا النوع من المراقبة يفعل في النفس ما لا تفعله الضربات الجسدية: يزرع الشك والخوف الدائم، ويجعل الإنسان يراقب نفسه قبل أن يراقبه الحارس.

ثانيًا: صناعة القطيع - الجزيرة

العصا وحدها لا تكفي لجعل القطيع يسير في طاعة. فالموت والسجن قد يخلقان ثوارًا لا قطيعًا. لهذا تحتاج السلطة إلى الجزيرة: مجموعة من الإغراءات المادية والمزايا التي تُمنح لمن يطيع، وتُسحب ممن يعترض. هنا يتحول المواطن من إنسان يبحث عن الحقيقة إلى نعجة تبحث عن لقمة العيش.

الإعانات المشروطة: السياسة كقسمة غنائم

في كثير من الدول العربية، لم تعد الإعانات الحكومية حقًا للمواطن، بل أداة لتأمين الولاء السياسي. فالبطاقات التموينية، الدعم الحكومي، التوظيف في القطاع العام، كلها تُوزع تبعًا لمعادلة بسيطة: كلما قلت أصوات الاعتراض، زادت حصتك من المزايا.



باحثو العلوم السياسية يسمون هذا "المحسوبية الانتخابية" (clientelism) "تبادل الدعم السياسي مقابل المنافع المادية. في الأنظمة الاستبدادية، هذه الآلية تُستخدم لتفتيت المعارضة وإبقاء النخب المحلية مرتبطة بالسلطة عبر توزيع الموارد الحكومية. ففي الأردن، على سبيل المثال، وجدت دراسة أن النواب يعملون كوسطاء بين الحكومة والناخبين: يكتبون آلاف الخطابات للوزارات لصالح مواطنين يطلبون خدمات، وفي المقابل، يحصلون على ولائهم السياسي في الانتخابات.

الأنظمة العربية التي خرجت انتفاضات شعوبها عام 2011 كانت قائمة على "الصفقة المحسوبية" (clientelist deal) "مقابل السكوت عن حقوق سياسية، تحصل الجماهير على دعم حكومي (خبز، وقود، وظائف). وبحسب تقرير صدر عام 2014، فإن هذه الصفقة ظلت قائمة بعد الاستعمار ليس بفضل كرم الحكام، بل لأن النفط والمساعدات والتحويلات المالية أمدتها بعمر أطول مما تستحق.

الوظائف العامة كولاء: من موظف إلى جندي

الجزرة لا تقتصر على الإعانات المباشرة فقط، بل تشمل التوظيف في القطاع العام الذي غالبًا ما يكون أكبر مشغل في الدول العربية. هذا التوظيف ليس على أساس الكفاءة، بل على أساس الولاء. من يريد وظيفة حكومية يجب أن يظهر أنه "مخلص" للسلطة الحاكمة.

في مصر، قضت المحكمة الإدارية العليا بأن "الوظيفة العامة يقتضي حظر الاشتغال بالسياسة للموظف العام". "هذا الحكم قد يبدو عاديًا في ظاهره، لكنه يعني في التطبيق أن أي موظف حكومي يُظهر ميلاً معارضًا قد يُطرد. علاوة على ذلك، نشرت وزارة التخطيط المصرية "مدونة سلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة" التي تلزم الموظف بـ"الولاء والإخلاص لجمهورية مصر العربية وقيادتها"، و"عدم ممارسة نشاط سياسي". "هذا المزيج من الإخلاص للقائد وامتناع العمل السياسي يجعل من الجيش والشرطة والموظفين المدنيين كتلة صامتة لا تستطيع الاعتراض على الاغتنام.

البطاقات التموينية: "لا يمكن أن أعطي بطاقة تموين لشخص يتزوج"

تحولت البطاقات التموينية في مصر إلى أداة واضحة للسيطرة الاجتماعية. ففي عام 2021، أعلنت السلطة تصريحًا لافتًا: "لا يمكن أن أعطي بطاقة تموين مرة أخرى لشخص يتزوج لأنه لا بد وأن يكون...". هذا التصريح يكشف أن النظام يرى أن السلع الأساسية ليست حقًا للمواطن بقدر ما هي أداة لتعديل سلوكه: الزواج؟ قد يفقدك الدعم. والعكس صحيح: من يلتزم الصمت السياسي ويؤيد النظام، نضمن له الحصول على الخبز الرخيص. هذا هو الاستغنام بعينه: مقايضة الحقوق بالحاجيات اليومية حتى تتحول الإرادة إلى أداة في يد الحاكم.



ثالثاً: تجهيل الجماهير

العصا والجزرة يديران السلوك، لكن لا يديران العقول. لضمان استمرار القطيع، يحتاج النظام إلى تجهيل الجماهير: منعهم من التفكير النقدي، وجعلهم عاجزين عن تحليل ما يحدث حولهم. هذه العملية تتم عبر ثلاث قنوات: المناهج التعليمية (تُنتج أطفالاً يطيعون لا أسئلة)، والخطاب الإعلامي (يؤكد أن النظام هو الحل الوحيد للمشاكل)، وثقافة "اسكت وكل" (تجعل من الجهل قيمة ومن الفضول جريمة).

المناهج التعليمية: من مدرسة إلى كتبة عسكرية

ربما تكون سوريا تحت حكم آل الأسد المثال الأكثر وضوحاً على تسييس التعليم وتحويله إلى أداة تغييب للوعي. التقرير الذي نشرته "إيناب بلادي" في أبريل 2025 بعنوان "أجيال من السوريين وقعوا ضحايا للتلقين التعليمي خلال عهد الأسد" يفضح هذه الظاهرة بالتفصيل. فبعد تولي حافظ الأسد السلطة عام 1970، تحولت المدارس إلى ثكنات عسكرية: الأطفال يرتدون الزي العسكري منذ المرحلة الابتدائية، ويزينون أكتافهم بشارات حمراء تعبر عن رتبهم، ويواجهون الضرب بالعصي من المدرسين العسكريين إذا خالفوا قواعد اللباس. ويقول أحد الناجين، جهاد محارب، الأربعيني الذي يعيش اليوم في المهجر: "كانت المدرسة تتحول إلى كتبة عسكرية."

كما أنشأ النظام "منظمة طليعة البعث" التي تجنّد الطلاب للترديد كل صباح: "أهدافنا وحدة، حرية، اشتراكية. وأمتنا العربية أمة واحدة ذات رسالة خالدة". ثم يأتي دور "اتحاد الشبيبة الثورية" الذي قارنه بعض الناجين بمنظمة "شباب هتلر"، حيث يتدرب الطلاب على استخدام الأسلحة الحقيقية، يشرف على تدريبهم ضباط الجيش السوري. أما الهدف النهائي من التعليم فكان، بحسب المادة 21 من الدستور السوري لعام 1973، خلق "جيل عربي قومي اشتراكي... مملوء بروح النضال."

وفي مصر، وعلى نطاق أقل عنفاً لكن بنفس المنطق، المواد المدرسية تُعلم الطلاب أن الحاكم هو الأب الروحي الذي لا يُسأل ولا يُنتقد. المناهج خالية من أي تدريب على التفكير النقدي. والتاريخ يُروى من زاوية البطل الواحد (من جمال عبد الناصر إلى اليوم). وهكذا يخرج الطالب من 12 عاماً من التعليم دون أن يعرف أن للإنسان حقاً في أن يحاسب حكامه. (انظر: دراسات في أسلمة التعليم أو تسييسه، مثل *Authoritarianism, Education and the Limits of Political Socialisation in Egypt*, 2024)

الخطاب الإعلامي: من إعلام إلى دعاية

"التجهيل الممنهج في الإعلام العربي هو ما يقدم الأخبار بأسلوب درامي ومبالغ فيه، بدلاً من التحليل العميق للمشاكل الحقيقية". هذه ليست مجرد رأي، بل وصف دقيق لما تفعله معظم الفضائيات



الحكومية والخاصة الموالية في العالم العربي. فبدلاً من تحليل سبب ارتفاع الأسعار، تبث قصة مؤثرة عن لقاء الرئيس مع أرملة شهيد. وبدلاً من مناقشة سبب انهيار العملة، تظهر لقطات للرئيس وهو يفتتح مصنعاً. وبدلاً من استضافة معارض، تُقحم البرامج الحوارية ضيوفاً يرددون: "نعم سيدي الرئيس، كلامكم من ذهب". هذا الإعلام لا يخاطب عقل المواطن، بل عاطفته. يحوله إلى متفرج منفعل لا مفكر ناقد.

في مصر، كان يُقال إن التلفزيون الرسمي "بوق للحزب الحاكم". ولكن اليوم، مع تعدد القنوات الخاصة، لم يختفِ "البوق"، بل تعددت أشكاله. كثير من الفضائيات تعرض نفس المحتوى الدعائي بوسائل أكثر احترافية: جرافيكس جميل، موسيقى حماسية، ومقدمون "شعوبيون" يستخدمون لغة الشارع لكنهم يخدمون أجندة السلطة.

ثقافة "اسكت وكل": الجوع يخرس الأفواه

المشكلة أعمق من الإعلام الممول. هناك ثقافة اجتماعية تمتد عقوداً وتحولت إلى مكون من المكونات الأساسية للشخصية العربية في كثير من الدول: ثقافة "اسكت وكل". مفادها أن الأمن والاستقرار المادي أهم من الحرية والكرامة. وأن تدمرك من الفساد لن يملأ جوفك، بينما كتمانك سيضمن لك رغيف الخبز. هذه الثقافة تنتج "مواطناً نفعياً"، لا يبالي بما يفعله الحكام ما دام هو وأسرته يأكلون.

وهنا يحضر السؤال: من يزرع هذه الثقافة؟ النظام نفسه، عبر عقود من التجارب التي علّمت الناس أن الثمن الباهظ للنقد لا يستحق المغامرة. في سوريا، كانت العصا غليظة لدرجة أن أي همس بالنقد كان يعني الاختفاء أو السجن أو الموت. في مصر، العصا أخف لكن الجزرة أكثر إغراءً. وهكذا تجد أن من يشتكون من الفساد هم الذين لا يملكون شيئاً يخسرونه. أما الطبقة الوسطى التي تملك بيتاً وسيارة ومصروفًا للأولاد، فغالبًا ما تختار الصمت. هذا هو الاستغنام في أبهى صوره: أن تبيع كرامتك مقابل شهود القبض وأنت لا تدري.

رابعاً: الاستغنام المتقدم

إذا كانت العصا والجزرة والتجهيل هي الأدوات الأساسية، فإن الاستغنام المتقدم هو أن تتحول هذه الأدوات إلى نظام متكامل من الإدارة عبر الخوف - بحيث يظن المواطن أنه حر وإن كان في الحقيقة مسير.

ناقد سياسي واحد عبر حسابه على منصة X يصف الواقع بأن "الخوف يُوظف في السياسة بطريقة خبيثة، ليستحضر المشاعر، ويؤثر على الرأي العام، ويثير الذات ضد الآخر، ويخيف الناس ويدفعهم



إلى "...وهذا هو بالضبط ما يعنيه الاستغنام المتقدم: استباق العصا قبل أن تُستخدم، وجعل الناس يطيعون طواعية لأنهم خائفون مما سيفعله "الآخر" بهم إن لم يطيعوا.

الخوف من الآخر: عدو مشترك يجمع القطيع

أحد أعمق الاستراتيجيات في الاستغنام المتقدم هو خلق عدو خارجي (أو داخلي) يوحد القطيع في الخوف منه. هذا العدو يمكن أن يكون إرهابيًا، إسرائيليًا، إمبرياليًا، أو حتى "أجنبيًا" غامضًا يحيك المؤامرات. الغرض: تشتيت الانتباه عن الاغتنام الداخلي، وجعل الناس يلتفتون حول القائد لأنه "الحامي الوحيد" من العدو.

ففي خطابات الرئيس السيسي المتكررة يتحدث عن "الخطر الذي يحقد بمصر من الخارج". وفي بشار الأسد كان يكرر أن "المظاهرات السورية مؤامرة أجنبية". وفي تعامل بعض الأنظمة العربية مع الربيع العربي ظهرت روايات نمطية تقول: إن هذه الانتفاضات ليست من الداخل بل من "أيادي خارجية". بهذه الطريقة، يتحول القطيع من كونه ضحية استغنام إلى جيش هائج يدافع عن النظام الخارجي ويطالب بمزيد من القبضة الأمنية ظنًا أنها تحميه من العدو.

كشفت صحيفة "الجريدة" الكويتية في تقرير لها بعنوان "مملكة الخوف" عن ظاهرة أكثر دقة: تحوّل الخوف نفسه إلى نظام حكم. فالعنوان يشير إلى ليست مملكة تقليدية، بل إلى "حالة هيمنة نفسية وسياسية، حيث يصبح الخوف أداة للسيطرة". هذا النمط منتشر في عدة دول عربية. فالمواطن العربي يعيش في حالة دائمة من القلق: يخاف من الأمن، يخاف من المعارضة، يخاف من فقدان الوظيفة، يخاف من فقدان الدعم، يخاف من الجار، يخاف من الخارج. وهذه المخاوف المتقاطعة هي التي تخلق قطيعًا صامتًا لا يفكر إلا في البقاء.

ويمكن تعريف الخوف السياسي كما يصفه أحد الباحثين: "الاستخدام المنهجي للقلق والمخاوف للسيطرة على الأفراد والمجتمعات، سواء عبر التخويف من المجهول، أو القمع، أو "...هذا الاستخدام المنهجي للخوف هو ما يجعل المواطن يرضى بالذل طالما أنه "آمن".

الاقتصاد المأزوم كأداة تسيير

أدوات الاستغنام المتقدمة لا تكتمل دون تسيير الاقتصاد لجعله أداة ضغط على الجماهير. حين يكون الاقتصاد هشًا، وحين يكون المواطن على حافة البقاء، فإنه يصبح أضعف وأكثر قابلية للقيادة بالجزرة والتهديد بسحبها.

في كثير من دول المنطقة، وبحسب تحليل نشرته مجلة Foreign Affairs في أبريل 2026 تحت عنوان "الأوليغارشية التي يمكن التخلص منها"، نماذج عديدة من العالم، بدءًا من روسيا إلى دول أخرى، تظهر أن القادة الأنظمة الاستبدادية يستخدمون "نظام الدولة الرأسمالية الاستبدادية" التي "تبقى الفاعلين



الاقتصاديين عرضة للخطر، والمواطنين رهينة دورات التضخم والركود"، فيتحول الاقتصاد إلى ساحة مكافأة للولاء ومعاقبة للاعتراض (انظر. "The Disposable Oligarchs": إذا أردت أن يعاقب مواطن، تسحب عنه دعمًا. إذا أردت أن يلتزم الصمت، تهدده بفقدان قوت يومه. هذه ليست مجرد سياسة اقتصادية، بل هي أداة تسيير نفسي بالغة الفعالية.

خلاصة الفصل: الاستغنام هو الآلة التي تدير الاغتنام

الاستغنام ليس مجرد مجموعة من السياسات القمعية، بل هو منظومة متكاملة تُدار بثلاث آليات: العصا (السجن والمراقبة)، والجزرة (الإعانات والوظائف المشروطة)، والتجهيل (الإعلام والمناهج وثقافة الصمت). وعندما نضيف إليها الاستغنام المتقدم – تسيير الخوف والاقتصاد المهتز – نجد أنفسنا أمام آلة بالغة التعقيد لإنتاج القطيع.

مع ذلك، هناك حدود لهذه الآلة: الإنسان ليس نعجة حقيقية. مهما طال الزمن، ستظل هناك جيوب من المقاومة، ستظل هناك أصوات تهمس رغم الخوف، وحركات تخرج رغم القمع. ولكن طالما بقيت أدوات الاغتنام والاستغنام متمركزة في أيدي أقلية غير خاضعة للمساءلة، فإن أغلب الناس سيظلون في الحظيرة، ينتقلون بين العصا والجزرة والتجهيل، ولا يدرون أن الخلاص يبدأ عندما يرفعون رؤوسهم للبحث عن الأبواب المفتوحة التي أخفاها الراعي عنهم.

هوامش الفصل

مصادر هذا الفصل: تقارير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، مراسلون بلا حدود (منظمة RSF) ، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (لكل مواطن)، منصة "الجزيرة نت"، وعناوين إعلامية منها "إيناب بلادي"، "مدى مصر"، "الجريدة"، فضلًا عن دراسات أكاديمية في المحسوبية الانتخابية.



الفصل الثالث

تشریح الحالة الكلاسيكية

حكاية رمزية مكرورة أيضاً: ثلاث حظائر

في إحدى القرى البعيدة، كان هناك ثلاثة حظائر للأغنام. الحظيرة الأولى كان سورها عاليًا من حجارة ثقيلة، وراعيها يحمل سوطًا طويلًا ويصرخ في الأغنام طوال النهار، وكان الأغنام تظن أن هذا هو العالم كله. الحظيرة الثانية كان سورها من زجاج شفاف، وراعيها يبتسم ويقول: "أنتم أحرار، اذهبوا أين شئتم"، لكنه وضع طوقًا حول رقبة كل خروف يقرع جرسًا كلما اقترب من السور الزجاجي، وكان الأغنام تسمع الجرس فتعود ظنًا منها أنها اختارت العودة طواعية. الحظيرة الثالثة كانت بلا سور ظاهر، لكن راعيها نثر طعامًا شهيقًا في دائرة محددة، وكان أي خروف يخرج خارج الدائرة يجد العشب جافًا وحارًا، فيعود إلى الدائرة حيث الطعام. وذات يوم، التقى ثلاثة أغنام من الحظائر الثلاث عند نبع ماء خارج القرية. فقال الأول: "أنا في حظيرة مفتوحة". وقال الثاني: "أنا حر". وقال الثالث: "أنا لا أعرف ما الحظيرة". فابتسم طائر حكيم كان يشرب من النبع وقال: "أنتم جميعًا في حظائر، لكن كل حظيرة لها جدران مختلفة".

هذه القصة رمز. تمثل الحظيرة الأولى النظام الاستبدادي الواضح (العصا الغليظة). والثانية الديمقراطية المستغنية (الأدوات الناعمة). والثالثة ما يشبه أنظمة الانهيار الاقتصادي الممنهج (الجوع كسور). في هذا الفصل، ندخل إلى كل حظيرة على حدة، ليس لنقول إنها متطابقة، بل لنفهم كيف تختلف آليات الاغتنام والاستغنام حسب طبيعة الجدران.

حكاية رمزية أخرى

في إحدى القرى البعيدة، كان هناك ثلاثة أنهر. النهر الأول كان يجري بعلائية، ماؤه عكر، والناس يعرفون مصدر تلوثه. النهر الثاني كان يجري تحت الأرض، لا يرونه لكنهم يشعرون بآثاره في آبارهم. النهر الثالث كان يجري مختلطًا: نصفه ظاهر ونصفه خفي. جاء حكيم القرية وسأل: "أي هذه الأنهار أشد ضررًا؟" قالوا: "الظاهر لأننا نراه". قال: "بل الخفي، لأنه يسمم دون أن ندري. والأخطر هو المختلط، لأنه يوهمنا بالنقاء وهو ملوث".

هكذا السلطة. نظام استبدادي علني قد يكون شرًا مكشوفًا، لكن الديمقراطية المستغنية قد تكون أشد فتكًا، لأنها تحافظ على واجهة الحرية بينما تمارس الاستغنام بأدوات ناعمة. وفي المنتصف، أنظمة مختلطة كروسيا وفنزويلا، تجمع بين القمع المباشر والتلاعب الديمقراطي.



بعد أن حللنا الاعتنام والاستغنام في الفصول السابقة، ونظرنا إلى الاستثناءات والحدود، حان الوقت لتطبيق الأدوات التي طورناها على ثلاث حالات نموذجية. لا نهدف إلى وصف شامل لتاريخ هذه الدول، بل إلى تشرح آليات السلطة فيها من خلال عدسة ثنائيتنا.

لم نعد إلى الحالات السابقة (مصر، تونس، سوريا) لأنها استخدمت كأمثلة جزئية. الآن ننتقل إلى نماذج جديدة تغطي ثلاثة أنماط:

1. النظام العربي التقليدي (نختار له اسمًا مستعارًا أو دولة افتراضية) لتمثيل الأنظمة التي تجمع بين الاعتنام الصارخ والاستغنام العنيف.

2. الديمقراطية المستغنية (نموذج غربي) لنرى كيف يمكن للآليات نفسها أن تعمل بأدوات ناعمة في أنظمة تبدو حرة.

3. حالتان مقارنتان (روسيا، فنزويلا) تمثلان أنظمة مختلطة تخرج عن التصنيف الثنائي البسيط.

الهدف: إثبات أن ثنائية الاعتنام والاستغنام ليست حكرًا على العالم العربي أو الأنظمة الاستبدادية، بل هي ميل عام للسلطة غير المقيدة، بغض النظر عن الإيديولوجيا أو الموقع الجغرافي.

أولاً: دراسة حالة – نظام عربي نموذجي (جمهورية "الأندلس" الافتراضية)

تنبيه: الأسماء والشخصيات في هذه الدراسة حالة افتراضية، لكنها مركبة من أنظمة عربية حقيقية متعددة (مصر، تونس قبل الثورة، السودان). أي تشابه مع كيانات قائمة هو من قبيل تطابق الأنماط لا القصد.

لنفترض جمهورية "الأندلس" (اسم مستعار). هي دولة عربية ذات موارد طبيعية متوسطة (نفط أو غاز أو سياحة)، حكمها "الحزب الوطني للتحرير" منذ الاستقلال عام 1962. الرئيس الحالي (منذ 1999) هو "عادل المنصوري"، الذي ورث الحكم عن والده "فؤاد المنصوري" (1970-1999). النظام جمهوري شكلاً، ملكي وراثي فعلاً.

الاعتنام في الأندلس

الممتلكات: فور توليه الرئاسة، سيطرت عائلة المنصوري على قطاعات الاقتصاد الرئيسية: المقاولات، استيراد السلع الأساسية، الإعلام، وحتى التعليم الخاص. تقارير منظمة الشفافية الدولية (متخفية تحت أرقام) تشير إلى أن 40% من اقتصاد الأندلس مملوك بشكل مباشر أو غير مباشر لعائلة الرئيس وحلفائهم.

التوريث: عندما بدأت صحة الرئيس تتراجع عام 2020، عُيّن ابنه الأصغر "أيمن" (35 سنة، خلفية غير معروفة) أمينًا عامًا مساعدًا للحزب بصلاحيات واسعة. ثم في انتخابات 2023، فاز أيمن بنسبة 97%



من الأصوات في "استفتاء شعبي". المعارضة قاطعت الانتخابات، لكن الإعلام الرسمي صور الحدث على أنه "نصر ساحق للإرادة الشعبية".

احتكار الحقيقة: هيئة الإذاعة والتلفزيون تسمى "صوت الأندلس"، لكن المواطنين يسمونها "بوق القصر". الصحف الخاصة موجودة، لكن حوائطها مملوكة لرجال أعمال مقرين من النظام. عام 2018، أغلقت الحكومة قناة "الأندلس المستقلة" بتهمة "التحريض على الفوضى"، واعتقلت مديرها، وأدين في محكمة عسكرية بقضية مختلقة.

القضاء: رئيس المحكمة الدستورية يعينه الرئيس مباشرة. سبق أن أصدرت المحكمة حكماً تاريخياً: "لا يجوز مساءلة رئيس الجمهورية أثناء توليه المنصب، ولو بارتكاب جنایات". المادة 148 من الدستور (التي أضيفت عام 2005) تنص على أن "الرئيس هو رمز الوحدة الوطنية، وأي مساس به هو مساس بالوطن".

الاستغنام في الأندلس

العصا: جهاز الأمن الوطني (المخابرات الداخلية) لديه "قسم المفقودين" غير الرسمي. منذ 2011، اختفى أكثر من 500 شخص دون محاكمة. في عام 2019، أُلقي القبض على 1200 من أعضاء "حركة بيكفي" قبل مسيرة سلمية. سُجن 300 منهم، وحُكم على 12 بالموؤد بتهم "التآمر على نظام الحكم". أما التنصت، فقد اشترت الحكومة برنامج تجسس من شركة أوروبية (نفس نموذج Pegasus، واستخدمته لمراقبة المعارضين والصحفيين وحتى بعض الوزراء الشكاكين).

الجزرة: في الأندلس، البطاقات التموينية مرتبطة بـ"بطاقة الولاء". أي عائلة يُثبت أن أحد أفرادها شارك في مظاهرة تفقد الدعم لثلاث سنوات. الوظائف العامة (80% من الوظائف في الدولة) تُمنح بناءً على توصيات حزبية. كشف تحقيق استقصائي أن 65% من الموظفين الجدد في وزارة الداخلية هم أقارب أو أصحابار لمسؤولين كبار.

التجهيل: منهج التاريخ في الأندلس يبدأ من قسم "عهد التحرير" (1962) ويخصص فصلاً كاملاً لـ"حكم الرئيس المؤسس فؤاد المنصوري الباني". بينما "فترة الانفتاح أو كما نسميها أحياناً الانتفاش" (الثمانينيات) تُختصر في سطرين. مادة التربية الوطنية تلزم الطلاب بحفظ "ميثاق الولاء للقائد" وإلقائه في الإذاعة المدرسية كل يوم اثنين. ثقافة "اسكت وكل" متفشية: استطلاع للرأي أجرته منظمة دولية (بسرية) وجد أن 72% من الأندلسيين يعتقدون أن انتقاد الحكومة "غير مجدٍ"، و68% يوافقون على أن "الأمن أهم من الحرية".



ما الذي يميز الأندلس عن غيرها؟

ليس في عنفها أو فسادها - فهذا موجود في غيرها - بل في استمراريتها وقدرتها على التجديد. النظام في الأندلس استطاع أن ينتقل من الأب إلى الابن بسلاسة، وأن يُشرعن هذا الانتقال عبر استفتاءات وانتخابات شكلية، وأن يحافظ على دعم خارجي (من دول كبرى تحتاج لموقعها الاستراتيجي). هذا النموذج هو التقطير النهائي للاغتنام والاستغنام: منظومة مُحكمة، ورقابة غائبة، وقطيع يرضى بالقليل خوفاً من الكثير.

ثانياً: دراسة حالة - ديمقراطية مستغنة (دولة غربية نموذجية)

لكن ماذا عن الديمقراطيات؟ أليست هي النقيض الطبيعي للاستبداد؟ الظاهرة التي نسميها "الديمقراطية المستغنة" تثبت أن آليات الاستغنام يمكن أن تعمل بدون سجون سرية أو اختفاء قسري، بل عبر أدوات ناعمة: اللوبيات، الإعلام المملوك، إضعاف النقابات، والتهميش الانتخابي. سنأخذ نموذجاً مركباً من عدة ديمقراطيات غربية (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا) دون تسمية دولة معينة. لكن القارئ سيتعرف على الآليات بسهولة.

الاغتنام في الديمقراطية المستغنة

الاغتنام هنا ليس سرقة مباشرة من الخزينة، بل هو تحويل المنصب العام إلى خدمة للمصالح الخاصة عبر قنوات قانونية أو شبه قانونية.

1. اللوبيات (جماعات الضغط): في هذا البلد الغربي، ينفق قطاع الصناعات الدوائية أكثر من 300 مليون دولار سنوياً على الضغط على أعضاء الكونغرس (أو البرلمان) لتمير قوانين ترفع أسعار الأدوية. السياسيون يتقاضون تبرعات حملات انتخابية ضخمة من هذه الشركات، ثم يصوتون لصالحها. والنتيجة: دواء السكري يكلف المريض 10 أضعاف سعره في دول الجوار. هذا اغتنام بطريقة أخرى: السياسي يغتنم المنصب لخدمة مانحيه، وهؤلاء يغتنمون أرباحاً فاحشة على حساب المواطن.

2. الباب الدوار (Revolving Door) وزير سابق كان مسؤولاً عن تنظيم قطاع الاتصالات. بعد ترك منصبه، أصبح عضو مجلس إدارة في أكبر شركة اتصالات في البلاد براتب سنوي 2 مليون دولار. خلال فترة توليه الوزارة، كان قد أصدر قرارات خففت القيود على هذه الشركة تحديداً. القوانين تحظر هذا التضارب لمدة عام فقط. وبعد عام واحد، ينضم المسؤول السابق إلى الشركة التي كان ينظمها.



3. الإعلام المملوك: الإعلام ليس بالضرورة مملوكًا للدولة، لكنه مملوك لست شركات كبرى فقط. دراسة عام 2021 وجدت أن 90% من وسائل الإعلام في هذا البلد مملوكة لستة ملياريديرات، ثلاثة منهم لهم علاقات تجارية وثيقة مع الحزب الحاكم. الصحفيون لا يعتقلون، لكنهم "يُوجهون": رئيس التحرير يعرف أن من يكتب تحقيقًا عن فساد هذا الملياردير قد يفقد وظيفته. ونتيجة ذلك، 70% من التغطية الانتخابية تتركز على القضايا العاطفية (الهجرة، الجريمة) وتتجاهل قضايا الفساد والتفاوت الطبقي.

الاستغنام في الديمقراطية المستغمة

بدون عصا وسجن، كيف تُنتج هذه الديمقراطية قطيعةً مطيعًا؟

1. **إضعاف النقابات:** على مدار أربعين عامًا، تراجعت عضوية النقابات العمالية من 35% من القوى العاملة إلى 8%. قوانين العمل الجديدة جعلت من الصعب تنظيم إضرابات، وأضعفت القدرة التفاوضية للعمال. النقابات لم تُحل، بل جُففت. المواطن العامل صار وحده في مواجهة صاحب العمل، وأصبح أكثر خوفًا من المطالبة بحقوقه.
2. **التجهيل الناعم:** لا توجد مناهج تربّي على الطاعة العمياء، لكن التعليم العام يعاني من نقص مزمن في التمويل (بسبب خصخصة التعليم). المدارس في الأحياء الفقيرة ليس لديها معلمون مؤهلون لتدريس التفكير النقدي. وبدلاً من ذلك، يتعلم الطلاب من وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تغمرهم المعلومات المضللة والخلافات العاطفية. النتيجة: جيل يجهل كيفية تحليل السياسات الاقتصادية، لكنه يتقن الجدل حول الهوية والتوجه الجنسي.
3. **الخوف من "الآخر":** "العدو الخارجي ليس دولة معادية، بل "المهاجرون" أو "الإرهاب" أو "الصين". دراسة محتوى نشرت في مجلة العلوم السياسية عام 2022 وجدت أن وسائل الإعلام في هذا البلد تخصص 70% من تغطيتها السياسية لـ 5 قضايا فقط (الإرهاب، الهجرة، الديون، الإجهاض، الأسلحة). لا حديث عن الفساد الممنهج، ولا عن التفاوت الطبقي، ولا عن تأثير اللوبيات. الشعب مشغول بالسجال حول قضايا "هوية" بينما يُنهب اقتصادهم.
4. **الإرهاق الانتخابي:** دورة انتخابية تستمر 18 شهرًا، بمليارات الدولارات من الإنفاق الإعلاني، ووعود كاذبة لا تنفذ. عندما يخسر المواطن الأمل في أن الانتخابات تحدث فرقًا، يتوقف عن المشاركة. في آخر انتخابات، بلغت نسبة الإقبال 54% فقط، أي أن نصف الشعب تقريبًا ترك الساحة لمن يملكون المال واللوبيات. وهؤلاء ينتخبون ممثلين يخدمون مصالحهم. ديمقراطية بلا مشاركة واسعة هي ديمقراطية صورية، وهي الاستغنام ذاته بأدوات ناعمة.



ما الفرق بين "الأندلس" والديمقراطية المستغنة؟

في الأندلس، الاغتنام يجلب القمع. في الديمقراطية المستغنة، الاغتنام يجلب الإحباط والمشاركة المنخفضة. لكن النتيجة واحدة: الطبقة السياسية (في الحالتين) تعيش في "بابل منفصلة" عن بقية المجتمع، وتستمر آليات اغتنام واستغنام تعيد إنتاج التفاوت والجهل والعجز. الفرق في الدرجة لا في النوع.

تأمل: هل أنت في ديمقراطية مستغنة الآن أم في نظام استبدادي علي؟ ربما الإجابة ليست واضحة. فهناك أنظمة مختلطة كثيرة.

الاستغنام الناعم: الإعلام المملوك وإضعاف النقابات

في الديمقراطية المستغنة، لا تحتاج إلى تجهيل الجماهير بمناهج دراسية مغلوبة، ولا إلى سجون سياسية. يكفي أن تنشئ نظامًا إعلاميًا يحوّل السياسة إلى عرض، والناس إلى متفرجين. في الولايات المتحدة، وسائل الإعلام التقليدية (CNN)، Fox News، MSNBC تحولت منذ التسعينيات من تغطية موضوعية إلى قنوات موجهة طائفياً Fox: تخدم الجمهور المحافظ، MSNBC تخدم الليبرالي، CNN تحاول الوسط لكنها محاصرة. كل قناة تقدم "حقيقتها" الخاصة، وغالبًا ما تكون هذه الحقيقة مشوهة لخدمة أجندات الملاك (معظمهم من الأثرياء). هذا التشرذم الإعلامي يخلق قطيعين من الناس: قطيع يؤمن بقصة، والآخر يؤمن بقصة مضادة. وكل قطيع ينظر إلى الآخر كعدو، بدل النظر إلى الطبقة السياسية-الاقتصادية التي تلعب على تناقضاتهم. وهذا شكل من "الاستغنام بدون حاجة إلى عصا" – الجماهير تساق طواعية نحو العناوين المثيرة والغضب على "الآخر"، تاركة القرارات الاقتصادية الحقيقية لأصحاب المال.

أيضًا، تم إضعاف النقابات العمالية منذ الثمانينيات في أمريكا بعد حملة الرئيس رونالد ريغان ضد نقابة مراقبي الحركة الجوية (PATCO). انخفضت نسبة العمال المنضمين للنقابات من 20% عام 1983 إلى 10% عام 2025. أدى ضعف النقابات إلى تآكل الأجور الحقيقية وزيادة عدم المساواة، مما جعل المواطن العادي أكثر اعتمادًا على الاقتصاد غير المستقر، وبالتالي أكثر عرضة لسياسات "الجزرة" الانتخابية المؤقتة (وعود ضريبية مؤقتة، مساعدات محدودة). هذا هو الاستغنام الناعم: أن يجعل النظام العمال مشغولين بالبقاء بدلاً من المطالبة بحقوقهم السياسية.

حالة خاصة: إضعاف النقابات في المجر

المجر – وهي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي – يمكن أن تكون نموذجًا أوضح لـ"ديمقراطية مستغنة" في أوروبا نفسها. بين 2010 و2026، حكم فيكتور أوربان بنظامه الذي أطلق عليه اسم "الديمقراطية غير الليبرالية". خلال هذه السنوات، صادر الدستور، وسيطر على القضاء، وأضعف النقابات، واستولى



على معظم وسائل الإعلام الخاصة لتصبح بوقاً حكومياً. وفقاً لتقرير منظمة "مراسلون بلا حدود"، انخفض ترتيب المجر في مؤشر حرية الصحافة من المركز 23 عام 2010 إلى المركز 85 عام 2025. وهذا الاستغنام الناعم (لا سجون كثيرة لكن تهريب عملي) سمح لأوربان وحزبه بتمرير قوانين تخدم "أوليغارشية مقربة" - عقد بناء ملعب كرة قدم جديد بـ 500 مليون يورو، وتعيين أقاربه على رأس شركات الطاقة والمياه. وكل ذلك وسط جدران ديمقراطية شفافة: انتخابات تجري كل أربع سنوات، لكن معظم المجرين يصوتون خوفاً من "المهاجرين" و"الاتحاد الأوروبي" (استغنام بالخوف من الآخر) وليس أملاً في تغيير جذري. (انظر: منظمة العفو الدولية، تقارير حالة المجر 2025)

نخلص إلى أن الديمقراطية المستغنية تختلف عن الاستبداد الكلاسيكي في أسلوب السياج، لا في وجود السياج نفسه. ما يجمع بينهما هو تحويل المواطنين إلى قطعان، إما بالعصا أو بالإلهاء. وفي كليهما، تظل الغنائم تذهب إلى قلة.

ثالثاً: دراسات مقارنة سريعة (روسيا، فنزويلا)

لن نطيل في هاتين الحالتين، لكنهما مهمتان لأنهما تخرجان عن التصنيف الثنائي البسيط (استبداد عربي/ديمقراطية غربية). تعرضنا لهما سريعاً من خلال آليات الاغتنام والاستغنام فقط.

روسيا: اغتنام الأوليغارشية + استغنام القومية

الاغتنام: بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، تحولت ممتلكات الدولة إلى "خصخصة" عُرفت بـ"مزادات القروض مقابل الأسهم". في مقابل قروض بسيطة للدولة المفلسة، حصل مجموعة من رجال الأعمال (البورجوازيون الجدد مقابل المافيا) على أسهم في شركات النفط والغاز والتعدين بأسعار بخسة. هؤلاء هم "الأوليغارش". عندما وصل فلاديمير بوتين إلى السلطة عام 2000، قام بصفقة جديدة: الأوليغارش الذين يظلون موالين يحتفظون بثرواتهم (ويزودون نظامه بالمال)، بينما من يعارض (مثل ميخائيل خودوركوفسكي، صاحب يوكوس) يُسجن وتُصادر ثروته. هذا ليس اغتناماً تقليدياً، بل اغتنام بترخيص من السلطة. الدولة والقلة (الأوليغارش) يشتركان في غنائم وطنية واحدة.

الاستغنام: لكن كيف يرضى الشعب الروسي (الذي يعاني تفاوتاً صارخاً في الثروة) بمثل هذا النظام؟ الجواب: الاستغنام القومي. من خلال وسائل الإعلام المملوكة للدولة، يُزرع في الروس خوف دائم من "الغرب" (الناتو، أمريكا، "الثورات الملونة"). تُخلق "قصة العظماء": روسيا محاصرة من أعداء خارجيين، وقائدها بوتين هو "المنقذ الوحيد". القطيع الروسي لا يساق بالعصا والجزرة فقط (رواتب التقاعد المنخفضة، لكن السجون أيضاً لمن يتظاهر)، بل بـ الرواية القومية: نحن لسنا أغناماً، نحن دب روسي



يقاوم الذئاب الغربية. هذه رواية قوية جدًا من التجهيل العاطفي، تخلق شعورًا بالكبرياء يخفي مرارة الاغتنام الداخلي.

فنزويلا: اغتنام الاشتراكية ومقايضة النفط بالولاء

الاغتنام: بدأ هوغو شافيز (1999-2013) بسياسة اشتراكية أعادت توزيع الثروة النفطية على الفقراء، لكنه في الوقت نفسه بنى نظامًا هائلًا من الفساد. بعد وفاته، ورث نيكولاس مادورو السلطة. في ظل انهيار الاقتصاد، أصبحت تهريب المخدرات والذهب والنفط مع الجيش وشبه العسكريين والميليشيات الكولومبية مصدرًا رئيسيًا لدخل النخبة الحاكمة. دراسة صادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) عام 2019 وثقت طرقًا منظمة لتهريب الذهب الفنزويلي عبر دول الجوار. هذا ليس اغتنامًا لثروة خاصة فحسب، بل اغتنام للاقتصاد الوطني بأكمله لدرجة أن مؤسسات الدولة توقفت عن العمل.

الاستغنام: في فنزويلا، الاستغنام يقوم على مقايضة أساسية: البطاقات التموينية (CLAP) التي توزعها الحكومة مباشرة على الأحياء الفقيرة. هذه البطاقات تحتوي على سلع أساسية (أرز، زيت، دقيق). في بلد يعاني المجاعة (بحسب تقارير منظمة الصحة العالمية، 2021، 75% من الفنزويليين فقدوا وزنهم بسبب نقص الطعام)، تصبح هذه البطاقة أداة سيطرة بالغة القوة. من يشارك في مظاهرة ضد مادورو تُسحب منه البطاقة وعائلته. لكن الانهيار الاقتصادي لدرجة أن حتى البطاقات لم تعد كافية، والبلاد غارقة في هجرة جماعية (أكثر من 7 ملايين فنزويلي غادروا البلاد منذ 2015) هي شكل من أشكال "الاستغنام السلبي": لم يعد القطيع بحاجة إلى أن يُساق، لأن معظمه غادر الحظيرة.

خلاصة المقارنة

الدولة	نمط الاغتنام	نمط الاستغنام	الخاصية الفريدة
الأندلس (نموذج عربي)	عائلي، وراثي، ممتد لقطاعات كاملة	عصا + جزرة + تجهيل كلاسيكي	نقل السلطة عبر الأجيال بإجماع صوري
الديمقراطية المستغنة	لوبيات، باب دوار، تبرعات انتخابية	إرهاق انتخابي، إعلام مملوك، إضعاف النقابات	استخدام الحرية لإنتاج اللامبالاة
روسيا	اغتنام بأمر من القائد (شراكة مع الأوليغارش)	قومية، خوف من الغرب، سردية القائد المنقذ	دمج الاغتنام بالاستغنام عبر القومية
فنزويلا	فساد اشتراكي مع الجيش والميليشيات	بطاقات تموينية سلعية، هجرة جماعية	عندما تفشل الاقتصاد، يصبح الاستغنام بيولوجيًا (جوع)



خلاصة الفصل الثالث

قدمنا ثلاث حالات: نظامًا استبداديًا عربيًا نموذجيًا (الأندلس)، ديمقراطية غربية تعاني آليات ناعمة مماثلة، ونموذجين مختلطين (روسيا وفنزويلا). ما جمعها هو أن الاعتنام والاستغنام يمكن أن يحدثا في أي نظام تضعف فيه الرقابة على السلطة، وتختفي فيه المساءلة الحقيقية، وتُحتكر فيه وسائل الإعلام أو تُوجه، ويُترك فيه المواطن فريسة للخوف أو الجوع أو الإرهاق أو القومية.

الدرس الأهم: العدا للاستبداد لا يكفي. يجب أيضًا أن نكون نقادًا للديمقراطيات التي تخلت عن جوهرها (المشاركة الحقيقية، المساءلة، العدالة الاقتصادية). وإلا فإننا قد نهرب من نار إلى رماد.

هوامش الفصل: هذه الدراسة المركبة اعتمدت على تقارير منظمة الشفافية الدولية (2022)، كتابات عن نظام الأوليغارشية الروسية (Karen Dawisha, Putin's Kleptocracy)، تقارير UNODC عن فنزويلا (2019)، ودراسات حول تمويل الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة (OpenSecrets.org) تفاصيل الأندلس الافتراضية مستمدة من تحليل مقارن لست دول عربية.



الفصل الرابع: الاستثناءات والحدود

حكاية رمزية

قبل أن نبدأ، تخيل معي بستانًا كبيرًا، منتظمًا متقن الترتيب. صاحب البستان الذي زرعه واعتقد أنه زرع العدل والجمال، يطوف فيه كل يوم، يتأكد من انتظام صفوف الأشجار، واستقامة الظلال، وغياب الأعشاب الضارة. لكن أحد عمال البستان همس له ذات يوم: "أرى في ركن قصي شجرة تخرج عن النمط... إنها ملتوية قليلاً. هل نزيلها؟" فابتسم صاحب البستان: "لا. تلك الشجرة هي مقياسنا. إنها تذكرنا بأن الطبيعة لا تعرف الخطوط المستقيمة تمامًا. وهي تذكرنا بأننا لو حاولنا قص كل ما يخرج عن النمط، لجف البستان كله."

ثم أردف: "أسأل نفسك: ما قيمة حديقة لا تقبل شذوذاً ولا استثناء؟ وما قيمة حقيقة لا تعترف بنقاط ضعفها؟"

على مدار الفصول الماضية، قدّمنا ثنائية الاغتنام والاستغنام كأداة تحليلية قوية لفهم أنماط السلطة غير المقيدة في عالم اليوم. قدمنا أدلة من تونس، مصر، سوريا، ودول أخرى. لكن لا يمكن لكتاب نقدي أن يكون متيناً دون أن يشير إلى حدوده الخاصة. فكل نظرية تتعرض لخطر التحول إلى أيديولوجيا جامدة إذا تجاهلت التعقيدات الواقعية والاستثناءات.

هذا الفصل الثالث (الرابع من الكتاب) ليس محاولة لتبرئة أحد، بل هو فحص علمي لثلاثة أسئلة مركزية: هل ثنائيتنا تشمل جميع السياسيين دون استثناء؟ متى تنجح الشعوب في كسر دائرة الاستغنام؟ وهل هناك نماذج تاريخية تمكنت من الاقتراب من السلطة الراشدة – وإن كانت قصيرة أو انتقالية؟

سنعترف أولاً بأن الأدوات نفسها التي صممناها قد لا تنطبق بالتساوي على كل النظم السياسية. ثم ننظر إلى أكثر الظواهر إلهاً في التاريخ السياسي الحديث: كيف استطاعت حركات المقاومة المدنية أن تحقق اختراقات نادرة في أنسجة الاستغنام، فتنتج ظواهر ثورية مهما كانت نتائجها متباينة. وأخيراً، نثير سؤالاً قد يكون غير مريح – لماذا تبدو النماذج "الراشدة" في تاريخنا السياسي قصيرة العمر، انتقالية، أو ربما أسطورية؟

هذا الفصل ليس فصلاً للهروب من نقدنا الذاتي، بل هو شرط أساسي لصدق أي أطروحة نقدية: أن تعترف بحدودها.



أولاً: هل كل سياسي كذلك؟ اختبار عتبة الاعتنام والاستغنام

منذ اللحظة الأولى لطرح الثنائية، ربما لاحظت أن بعض الأمثلة كانت تصلح للفحص أكثر من غيرها. ماذا عن السياسيين الذين لم يجمعوا ثروات طائلة، أو الذين حكموا فترات قصيرة ولم يتركوا وراءهم أنظمة قمع واضحة؟ هل يمكن لثنائيتنا أن تفسر رئيسًا يُحاكم نفسه في قضايا فساد، أو رئيسًا يتنحى طواعية بعد فترة انتقالية؟

الحقيقة أن ثنائية الاعتنام والاستغنام هي أداة تحليلية وليست قانونًا طبيعيًا. مثلها مثل أي أداة، لها مجال تطبيق تنطبق فيه بدقة، ومجال تتوقف فيه عن الفاعلية. دعنا نحدد شروط التطبيق بدقة:

متى تنطبق الثنائية بدقة؟

تشير الأبحاث في فساد النظم السياسية إلى أن ثنائية الاعتنام والاستغنام تعمل بأعلى كفاءة في ظل ثلاثة شروط:

1. استمرار السلطة لفترة طويلة (عقدان فأكثر). كلما طالت مدة بقاء السياسي في المنصب، زادت فرص تحول المال والسلطة إلى مزيج عضوي. في بحث تاريخي، عرف هذا باسم "نظام الغنائم" (spoil system) في السياسة الأميركية الأوروبية: حيث يحول الحزب السياسي الفائز في الانتخابات الوظائف العامة إلى غنائم يوزعها على أنصاره. لكن الفرق أن هذا النظام هناك كان يعاد تدويره كل أربع سنوات، بينما في الأنظمة العربية الطويلة يصبح الغنائم مكتسبة بالوراثة.
2. غياب الفصل الحقيقي بين السلطات. حيث لا يستطيع القضاء ولا الإعلام ولا المجتمع المدني مراقبة الحاكم. هذا الشرط هو الأهم. فحتى أكثر السياسيين إخلاصًا إذا حُرِم من الرقابة - أو أساء هو استخدام سلطته - قد ينزلق نحو الاعتنام دون أن يشعر.
3. تركيز الثروة الوطنية في يد جهاز الدولة. في اقتصادات الريع (النفط، الغاز، المساعدات الخارجية)، تكبر الفرصة أمام الطبقة السياسية لتحويل هذه الثروة إلى غنائم خاصة دون أن يشعر المواطن.

الاستثناءات المعترف بها: عندما لا تنطبق الثنائية

هناك ثلاث فئات من السياسيين يصعب إخضاعهم لنموذج الاعتنام والاستغنام بالكامل:

الفئة الأولى: قادة فترات انتقالية قصيرة

هؤلاء لم يملكوا في السلطة وقتًا كافيًا لترسيخ نظام متكامل من الاعتنام والاستغنام. كثير منهم ورثوا أنظمة فاسدة وحاولوا تفكيكها، لكنهم لم يكملوا المهمة. ونظرًا لأنهم لم يحكموا طويلًا، ليس لدينا أدلة كافية على ما إذا كانوا سينزلقون إلى النمط ذاته لو أُتيحت لهم الفرصة.



الفئة الثانية: سياسيون في أنظمة ذات رقابة فعالة

لا يعني أنظمة ديمقراطية كاملة، بل أنظمة توجد فيها مؤسسات (قضاء شبه مستقل، إعلام متنوع، انتخابات حقيقية) قادرة على كبح جماح السياسي. هنا يمكن للسياسي أن يقوم بممارسات يُنظر إليها في مكان آخر على أنها اجتنام، لكنها تظل ضمن الحدود القانونية أو تُكشف بسرعة. على سبيل المثال، رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي (رغم كل الانتقادات لسجله في حقوق الإنسان) يظل نموذجًا لواحد من قلة من قادة العالم الكبار الذين يحافظون على سمعة شخصية نظيفة نسبيًا في تقارير الفساد العالمية.

الفئة الثالثة: قادة استثنائيون بوعي ذاتي نادر

هذا هو النوع الأكثر إثارة للجدل والأندر على الإطلاق: سياسي يصل إلى موقع السلطة الأعلى لكنه يقاوم إغراءات الاجتنام بوعي كامل، ويعيش حياة متواضعة، ويحاسب نفسه ووزراءه. أبرز مثال حديث: خوسيه "بيبي" موخিকা، رئيس أوروغواي (2010-2015). لُقّب بأفقر رئيس في العالم، كان يتبرع بـ 90% من راتبه الشهري (12,500 دولار) للجمعيات الخيرية، ويعيش في مزرعة بسيطة على طريق ترابي، ويقود سيارة فولكس فاجن بيتل قديمة (من عام 1987). تبرعه براتبه لم يكن مجرد لفتة رمزية، بل تجسيدًا عمليًا لرفض الاجتنام. ليس لأن أوروغواي خالية من الفساد، بل لأن الرجل امتلك قدرة نادرة على أن يرى نفسه خادمًا لا سيدًا. لكن السؤال: هل يعيش أي نظام سياسي في العالم العربي مساحة كافية لظهور مثل هذه النماذج؟

حدود الثنائية: أربعة اعترافات ضرورية

1. ليست كل صورة من صور الفساد هي اجتنام بالمعنى الدقيق الذي قدمناه. بعض السياسيين يسرقون لسد جوع أسرهم المباشر (وهذا فقر وليس اجتنام ممنهجيًا)، وبعضهم يمنحون مناصب لأناس أكفاء لكنهم من دائرتهم المقربة. هذه ممارسات خاطئة، لكنها ليست "نظام اجتنام".
2. الاستغنام ليس دائمًا عملية شعورية. كثير من الأنظمة لا تقول لأنفسها: "لنحوّل الشعب إلى قطع". بل تنشأ آليات القمع والتجهيل كنتيجة طبيعية لخوفها من أن تُكشف ممارساتها. ونتيجة لذلك، حتى السياسيون "الطيبون" قد يجدون أنفسهم يمارسون الاستغنام دون وعي كامل منه.
3. الثنائية نقد للأنظمة لا للأفراد. أكثر مما هي حكم على أخلاق هذا السياسي أو ذاك. لذلك، ليس مهمًا إذا "كان كل سياسي كذلك"، بل المهم معرفة أي الأنظمة تسمح لبعضهم بأن لا يكونوا كذلك!
4. الاجتنام والاستغنام ليسا قدرًا محتومًا. بالإمكان تفكيكهما. الاستثناءات التي سنعرضها لاحقًا (حركات المقاومة المدنية والنماذج التاريخية) تثبت أن هناك إمكانية لتجاوز هذه الثنائية.



توقف. هذا ربما يكون الفصل الأكثر أهمية في الكتاب بأكمله: الاعتراف بأن أدواتنا التحليلية قاصرة إذا طبقناها بلا وعي. بناء جسر نقدي يبدأ بفهم نقاط ضعفه.

ثانياً: متى يفشل الاستغنام؟

(الثورات، الانتفاضات، حركات العصيان المدني)

لطالما راهنت الأنظمة على أن الاستغنام يمكن أن يستمر إلى الأبد: أن القطيع سيبقى خائفاً وجائعاً وجاهلاً بما يكفي ليبقى في الحظيرة. لكن التاريخ البشري مليء بلحظات انكسرت فيها هذه المعادلة وأبهرت فيها الجماهير العالم.

مع ذلك، لا بد أن نفرق بدقة بين فشل الاستغنام (أي انهيار آليات السيطرة والخضوع) وبين نجاح الثورة في تحقيق أهدافها. لأنهما ليسا مترادفين.

متى ينهار الاستغنام؟ شروط التصدي

الأبحاث المعاصرة، وخصوصاً تلك الصادرة عن مشروع بيانات العمل اللاعنفي العالمي (Global Nonviolent Action Database) التابع لجامعة سوارثمور، تقدم إحصاءات مذهلة. ففي الفترة بين 1900 و2006، حققت حملات المقاومة المدنية (كالعصيان المدني، المقاطعة، الاعتصامات السلمية) نتائج أكثر من ضعف ما حققته نظيراتها العنيفة في تحقيق أهدافها المعلنة. وحملات المقاومة المدنية هذه كانت السبب المباشر لانهيار الاستغنام في أكثر من 40 دولة إما بإسقاط ديكتاتوريات أو إحداث إصلاحات عميقة.

الأسباب متعددة:

- نزع شرعية العنف: الأنظمة القمعية تعلن باستمرار أنها تحمي الشعب من "العنف" و"الإرهاب". فعندما يلتزم المحتجون باللاعنف ويرد النظام بالعنف، يكشف النظام نفسه أمام العالم ويخسر تعاطف قطاعات محلية ودولية.
- الفصل بين الجيش والشعب: الحركات العنيفة تجعل الجيش يشعر أنه في حالة حرب مع عدو خارجي، أما الحركات السلمية فتجعل الجنود يواجهون آباءهم وأمهاتهم وإخوتهم. هذا يجعل انشقاقات الجيش أكثر احتمالاً.
- الاتساع والشمول: يمكن لأي شخص الانضمام إلى إضراب عام، أو مقاطعة، أو وقفة احتجاجية سلمية، بينما تتطلب الحركات العنيفة تدريباً وتنظيماً وأسلحة قد تمنع الكثيرين من المشاركة.



لنأخذ ثلاثة نماذج من العالم:

1. تشيلي 1983-1988: الإطاحة بينوشيه بالعصيان السلمي

أغسطس بينوشيه، الذي استولى على السلطة بانقلاب عام 1973، حكم تشيلي بيد من حديد. في عام 1983، بدأ عمال المناجم في موجة إضرابات سلمية رفضت العنف كاستراتيجية. استمرت المقاومة السلمية رغم القمع الشديد من النظام. وفي عام 1988، نظمت المعارضة حملة ضخمة لإسقاط بينوشيه عبر استفتاء دستوري، باستخدام العصيان المدني والمقاطعة. وبعد حملة عالمية واسعة، خسر بينوشيه الاستفتاء وتناحى. هنا لم ينهار الاستغنام بقدر ما فشل النظام في ترويض جماهير قررت أن تخرج بلا أسلحة.

2. صربيا 2000: ثورة البلدوزر

بعد عقد من العقوبات الدولية والحروب، استطاع النظام الصربي بزعامة سلوبودان ميلوشيفيتش أن يبقى شعبه في حالة من الخوف والاستغنام عبر سيطرة كاملة على الإعلام والقضاء. لكن الحركة الطلابية الصربية "أوتبور!" (المقاومة) لعبت دورًا حاسمًا عبر عصيان مدني منظم بعناية. باستخدام استراتيجيات لاعنفية (رسم العلامة التجارية للحركة، التحريض عبر الإنترنت، المقاطعة الاقتصادية)، انهار النظام بعد الانتخابات الرئاسية في أكتوبر 2000، وهرب ميلوشيفيتش إلى الحبس في لاهاي. هذه الثورة ألهمت حركات مماثلة في جورجيا (ثورة الزهور 2003)، وأوكرانيا (الثورة البرتقالية 2004)، وقيرغيزستان (ثورة التوليب 2005).

3. الربيع العربي 2010-2011: ذروة فشل الاستغنام

في ديسمبر 2010، أقدم الشاب التونسي محمد البوعزيزي على إضرام النار في نفسه احتجاجًا على مصادرة عربته. في غضون أسابيع، انهار نظام زين العابدين بن علي الذي حكم تونس بقبضة حديدية لعقود، وأجبر على الفرار إلى المنفى. ومصر، في 18 يومًا فقط، أسقطت نظام حسني مبارك، الذي كان يُعتبر من أقوى أنظمة المنطقة.

لكن ما يجعل الربيع العربي أعقد الأمثلة هو أنه كشف أن فشل الاستغنام لا يساوي بالضرورة نجاح التحول الديمقراطي. ففي تونس، انتقلت البلاد إلى مسار ديمقراطي هش لكنه صامد نسبيًا. في مصر، انتهى الأمر بعودة نموذج سلطوي أكثر قسوة في 2013. في ليبيا واليمن، تحولت الانتفاضات إلى حروب أهلية. وفي سوريا، الأدوات القمعية التي وثقناها في الفصول السابقة استطاعت - بدعم خارجي - أن تخنق الانتفاضة لسنوات.

ما نستفيدة من هذه الأمثلة أن الاستغنام قد يفشل في لحظة معينة نتيجة عوامل متعددة (التعب الجماهيري، وجود قيادات مدنية مبدعة، انشقاق جزء من النخبة الحاكمة، الدعم الدولي)، لكن فشل



الاستغنام لا يكفل نجاح البديل. بل قد يفتح الباب أمام نماذج جديدة من الاغتنام المتوحش، كما حدث في ليبيا وسوريا.

إذن، متى يفشل الاستغنام؟ في اللحظة التي تنجح فيها حركة مقاومة مدنية في تشكيل تحالف عريض قادر على شل النظام من خلال المقاطعة الاقتصادية وإضعافه أمنياً ونفسياً. لكن السؤال الأصعب: ماذا بعد الفشل؟

ثالثاً: نماذج تاريخية لسلطة راشدة (قصيرة، انتقالية، أو طوباوية)

لعل أكثر ما يثيره الكتاب من تحدي هو: إن كان الفساد والاستبداد هما القاعدة، فهل هناك نموذج واحد في تاريخ البشرية يمكن أن يكون "طوباوياً" في عدالته ورشده؟ الإجابة: هناك دائماً استثناءات. وهي قليلة، وغالباً قصيرة العمر، وغالباً لا تخلو من تناقضات داخلية. لكن وجودها هو الذي يمنح الأمل، لا اليأس.

أ. على المستوى العالمي

لي كوان يو وسنغافورة: نموذج التنمية دون حرية

من أكثر النماذج إثارة للجدل في السياسة المقارنة. لي كوان يو، مؤسس سنغافورة الحديثة، قاد تحولاً اقتصادياً مذهلاً: من جزيرة فقيرة إلى واحدة من أغنى دول العالم وأقلها فساداً. إنشاء مكتب التحقيق في ممارسات الفساد (CPIB) وهو جهاز يتمتع بسلطات واسعة واستقلالية عالية، واستطاع محاكمة كبار المسؤولين ومنهم وزراء. كما اعتمد على نظام رواتب ضخمة للموظفين العموميين لتعويضهم عن تحمل المسؤولية الكبيرة مع القضاء الصارم على أي انحراف.

لكن النموذج السنغافوري ليس نموذجاً راشداً بالمعنى الكامل للعدالة السياسية. فالحرية السياسية محدودة بشدة، والإعلام مسير إلى حد كبير، والمعارضة تُقمع. تساءل البعض: هل سنغافورة مثال على كيف يمكن للدولة أن تلغي الاستغنام والاغتنام معاً عبر مؤسسات صارمة؟ أم أنها استغنام من نوع آخر: استبداد مستنير يمنح الناس رغيف الخبز الحر ويأخذ حريتهم؟

خوسيه موخيكا وأوروغواي: الحالة الاستثنائية

أشرنا إليه سابقاً: رئيس رفض الامتيازات الرئاسية، ووزع معظم راتبه، وعاش في مزرعة بسيطة. لكن إرث موخيكا ليس فقط رمز تقشفه الشخصي، بل في سياساته: تقنين الماريجوانا (لتجريد السوق السوداء من قوتها)، توسيع الحقوق الاجتماعية، وبناء جسور مع الطبقات المهمشة. ومع ذلك، حكم خمس سنوات



فقط. ليس لدينا دليل على ما إذا كان سينزلق نحو نموذج أكثر اغتنامًا لو استمر. وهذا هو مربط الفرس: كم من السياسيين الطيبين يمكنهم الصمود أمام اختبار الزمن والسلطة غير المقيدة؟

ب. النماذج العربية والإسلامية التاريخية

الخلافة الراشدة (632-661م)، والخليفة عمر بن عبد العزيز (717-720م)

بينما يكتنف التاريخ بمشروعية الخلافة الراشدة في المصادر الإسلامية، يميل الباحثون المعاصرون إلى التعامل معها كتجربة فريدة من نوعها: قادة يمارسون الشورى، ويحاسبون أنفسهم أمام العامة، وتكون أموال الدولة (بيت المال) في تصرفهم تحت رقابة وليست ملكًا شخصيًا. الخليفة عمر بن عبد العزيز، الذي تولى الخلافة الأموية لمدة تقل عن ثلاث سنوات، اتخذ قرارات جذرية بمنع تداول المناصب بالوراثة، وإعادة الأموال المنهوبة إلى بيت المال، وتخفيف الضرائب الظالمة.

لكن التجربتين كانتا قصيرتين جدًا، وتوفي الخلفاء الراشدون جميعهم - باستثناء معاوية - في ظروف عنيفة أو طبيعية قبل أن تتاح لهم الفرصة لتحويل تجاربهم إلى مؤسسات دائمة.

عمر بن عبد العزيز والإصلاح السريع

تحول عمر بن عبد العزيز من أمير المدينة إلى خليفة للأمويين بعد وفاة ابن عمه سليمان بن عبد الملك عام 717م. بمجرد توليه الخلافة، قال خطبته الشهيرة التي أعلن فيها أن "الخلافة ليست ميراثًا". بدأ بسلسلة إصلاحات جذرية: أمر برد المظالم، منع احتكار التجار، فتح بيت المال أمام العوام حتى أعلن في خطبة أنه "لست آخذًا من مال الله ما لا يحل لي"، وأرسل عمالاً أكفاء لمكافحة الفساد. الأهم: لم يمكث في السلطة سوى 30 شهرًا ثم توفي.

نماذج من التاريخ العربي والإسلامي تشير إلى أنه من الممكن أن يظهر حكام يستخدمون مؤسساتهم بنزاهة. لكن الظروف التي تسمح بظهور هذه النماذج نادرة: جهاز إداري مركزي نشأ قبلهم، غياب ضغوط موروثية للاغتنام، نمط حياة بسيط للقائد، وفترة حكم قصيرة لا تسمح بالاستيلاء على السلطة كاملة.

ج. الجانب المظلم: لماذا معظم الاستثناءات انتقالية أو أسطورية؟

من المهم أن نعترف أن النماذج الإيجابية القليلة التي نعرفها من التاريخ السياسي:

- إما قصيرة جدًا (الخلافة الراشدة، عمر بن عبد العزيز، موخिका)، ومن ثم حدث التغيير بعد رحيل أصحابها.
- أو طوباوية وأسطورية
- أو مثيرة للجدل سياسيًا (لي كوان يو كان استبداديًا لكنه نظيف).



هذا الإنذار مهم: ربما تكون السلطة الراشدة والمؤسسات القادرة على قمع الاغتنام والاستغنام دون أن تتحول نفسها إلى أداة استبدال هي مشكلة معمارية مؤسسية أكثر منها أخلاقية فردية. بمعنى أننا قد لا نكون بحاجة إلى "بطل" أو "قديس في المنصب"، بل إلى آليات مراقبة وتحول ديمقراطي حقيقي.

خلاصة الفصل: الاستثناءات تثبت القاعدة – ولكن بحذر

نعم، ليست كل السلطة فسادًا وغباءً. هناك استثناءات نادرة لأناس جربوا حكمًا مختلفًا، وإن كانت هذه الاستثناءات غالبًا ما يحاصرها عدم الاستقرار والقصر الزمنية: حكام راشدون استطاعوا كسر منظومة الاغتنام لبعض الوقت، وحكام دفعوا رواتب عالية لمكافحة الفساد، وحكام تقاعدوا بفلس، وحركات مدنية أسقطت طواغيت – لكنها غالبًا فشلت في بناء بديل مؤسسي دائم.

الاستنتاج الأهم: الاستثناءات لا تقدم لنا نموذجًا جاهزًا، لكنها تثبت أن النموذج السائد ليس قدرًا محتومًا. فإذا استطاع موكيكا أن يتبرع بـ 90% من راتبه، وإذا استطاع شباب تونس ومصر إسقاط ديكتاتورياتهم خلال أسابيع، وإذا استطاعت تشيلي وأوكرانيا أن تنتصر باللاعنف، فهذا دليل على أن القطيع يمكنه أن يتحول إلى مواطنين، وأن الاغتنام والاستغنام يمكن مواجهتهما.

لكن الطريق إلى ذلك ليس عبر انتظار قائد قديس أو ثورة مقدسة، بل عبر بناء مؤسسات لا تترك مجالًا للاغتنام أصلًا.

هوامش الفصل (مختصرة): هذا الفصل اعتمد على دراسات في العلوم السياسية المقارنة (مشروع مقاومة اللاعنف العالمي بجامعة سوارثمور، بيانات 1900-2006)، كتابات عن تاريخ الخلافة الإسلامية (آراء الباحثين في نماذج عمر بن عبد العزيز والخلفاء الراشدين)، دراسات عن نموذج لي كوان يو ومكافحة الفساد في سنغافورة، تقارير رحيل خوسيه موكيكا.

حكاية رمزية ختامية لهذا الفصل

عدنا إلى البستان، وقف صاحب البستان أمام شجرته المعوجة، وقال للعامل: "أتدري ما فائدة هذه الشجرة؟ هي التي تجعلني أتذكر أن البستان لا يقاس بأجمل شجراته، بل بقدرته على احتضان الشذوذ. وأن النظام لا يقاس بأكثر أفراده انضباطًا، بل بقدرته على مقاومة الفساد حتى عندما يكون كل شيء في صالحه لكي يفسد."

أردف: "لو تمكنت الحديقة من إنتاج شجرة معوجة كل جيل، فهذا يعني أن التربة صالحة للتجديد." هذه هي خلاصتنا من الاستثناءات والحدود: الاستثناءات تثبت أن الخلاص ممكن، لكنها لا تقدم لنا خريطة سهلة.



الفصل الخامس

الخروج من الحظيرة

حكاية رمزية

كان هناك قطيع من الأغنام يعيش في حظيرة واسعة، يسقيها الراعي ويعلفها، لكنه كان يذبح منها بين الحين والآخر. مرت سنوات، وكبرت الأغنام، وأنجبت صغارًا عاشوا وماتوا داخل الحظيرة. ثم جاء خروف شاب، رأى ثغرة في السياج. قال لأمه: "سأهرب". قالت الأم: "لا تفعل، فالراعي يحمينا من الذئب". قال: "أمي، الذئب الوحيد الذي يرعانا هو الراعي نفسه."

خرج الشاب من الثغرة. في البداية شعر بالخوف. ثم وجد مرعى واسعًا لا حدود له. عاد إلى السياج وهمس لمن خلفه: "الخارج ليس مخيفًا. المخيف أن تموت دون أن تعرف أن هناك خارجًا". لكن القطيع ظل ينظر إليه بعيون مذهولة، لم يفهم أحد ما قاله.

بعد سنوات، عاد الخروف الشاب - وقد صار كبشًا - إلى الحظيرة، لكنه لم يدخلها. وقف أمام السياج وقال: "لا يمكنني أن أحرركم. لكن يمكنني أن أخبركم أن الباب مشرع. من يريد الخروج، فليخرج."

بعد أن حللنا الأنماط المختلفة للاغتنام والاستغنام، ودرسنا حالات من الشرق والغرب، حان وقت السؤال الأصعب: كيف نخرج من الحظيرة؟ لا نقدم وصفة سحرية، ولا نعد بقائد مخلص أو ثورة عابرة. بل نقدم إطارًا فكريًا وعمليًا يستند إلى ما تعلمناه من الإخفاقات الناجحة والنجاحات الفاشلة في تاريخ مقاومة السلطة غير المقيدة.

هذا الفصل يحتوي على أربع خطوات مترابطة:

1. مراجعة نقدية للنظرية نفسها، والاعتراف بحدودها.
 2. بدائل عملية على مستوى المؤسسات (اللامركزية، الميزانية التشاركية، المحاكم المستقلة، الإعلام المستقل).
 3. دور المواطن كفاعل لا كمتفرج (اليقظة، التنظيم، المقاطعة، ثقافة المساءلة).
 4. السؤال الكبير: هل يمكن إصلاح النظام العالمي، أم أن الهجرة واللجوء هما الملاذ الأخير؟
- لن نقدم وعودًا زائفة. الطريق صعب، والقطيع لا يتحرر بين ليلة وضحاها. لكن الأبواب مشرعة، وأول خطوة هي أن ترفع رأسك وترى الباب.



أولاً: مراجعة النظرية – نقد ثنائية الاغتنام/الاستغنام من داخلها

كل أداة تحليلية تصبح أيديولوجيا إذا ادعت الكمال. قبل أن نقدم حلولاً، يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا: أين قصرت ثنائيتنا؟ وما الذي لم تستطع تفسيره؟

خمسة انتقادات موجهة للنظرية

الانتقاد الأول: الإفراط في التعميم

قد يوحي الكتاب أحياناً أن كل سياسي هو مغتتم ومستغتم، وهذا ليس دقيقاً. هناك سياسيون – خاصة في المستويات المحلية أو في فترات انتقالية – يحاولون فعل الصواب. بل إن بعضهم يدفع ثمن نزاهته بالسجن أو الاغتيال. النظرية عندما تصبح شاملة جداً تفقد قدرتها على التمييز بين درجات الشر.

الانتقاد الثاني: إهمال دور العوامل الخارجية

ثنائيتنا ركزت على الديناميكيات الداخلية للسلطة، لكن التغيرات في النظام العالمي (الحروب، الأوبئة، تقلبات أسعار النفط، الضغوط الدولية) يمكن أن تحدث تحولات دراماتيكية في أنماط الاغتنام والاستغنام. فبعض الأنظمة تسقط ليس لأن شعبها ثار، بل لأن داعميها الخارجيين تخلوا عنها. وبعضها يبقى رغم كل شيء بسبب الدعم الإقليمي.

الانتقاد الثالث: الافتراض الضمني بـ"الوعي الكامل" للقطيع

وصفنا القطيع أحياناً بأنه كتلة سلبية خاملة. لكن الواقع أكثر تعقيداً. كثير من الناس يعرفون أنهم يُستغتمون، لكنهم يختارون الصمت استراتيجياً: إما لحماية أسرهم، أو لانتظار اللحظة المناسبة، أو لأنهم يرون أن أي مقاومة الآن ستكون انتحاراً. هذا ليس جهلاً، بل حسابات عقلانية في ظروف قمعية. النظرية التي لا تترك مساحة للوكالة الإنسانية (human agency) تصبح قدرية ومحبطة.

الانتقاد الرابع: صعوبة القياس

كيف نقيس "الاغتنام" و "الاستغنام" كمياً؟ هل هو عدد السجون؟ حجم ثروة الرئيس؟ عدد ساعات الدعاية الرسمية في التلفزيون؟ بدون أدوات قياس واضحة، تبقى النظرية وصفية أكثر من كونها تحليلية قابلة للاختبار. وهذا يحد من فائدتها في الدراسات المقارنة الدقيقة.

الانتقاد الخامس والأخطر: خطر تحويل النقد إلى يأس

عندما تقرأ فصول هذا الكتاب، قد تشعر باليأس: إذا كانت كل السلطات تفعل الشيء نفسه بدرجات متفاوتة، فأين المفر؟ هذا هو أخطر ما يمكن أن تفعله النظرية الناقدة: أن تشل الإرادة قبل أن تحركها. لذا نحن نصر على أن هذا الفصل الأخير هو الأهم. لأن النقد يجب أن يكون مقدمة للتغيير، لا بديلاً عنه.



إعادة تعريف الهدف: من "إسقاط النظام" إلى "تفكيك آليات الاعتنام والاستغنام"

بدلاً من الانشغال بإسقاط هذا الحاكم أو ذاك (الذي عادة ما يحل محله حاكم آخر من نفس الطينة)،
نقترح تحويل التركيز إلى تفكيك الآليات التي تمكّن الاعتنام والاستغنام. هذه الآليات هي:

- تركيز الثروة والسلطة في جهاز واحد.
- غياب الفصل بين السلطات.
- احتكار الإعلام أو تبعيته للنخب.
- إضعاف النقابات والمجتمع المدني.
- ثقافة الخوف والصمت.

إذا نجحنا في تفكيك هذه الآليات – ولو جزئياً – فحتى لو بقي النظام قائماً، سيكون أقل قدرة على الاعتنام والاستغنام. والعكس صحيح: إسقاط ديكتاتور دون تغيير الآليات يؤدي غالباً إلى ديكتاتور جديد.

ثانياً: بدائل عملية – ماذا يمكن أن نفعل هنا والآن؟

لن ننظر "الثورة الكبرى". التغيير يبدأ من خطوات صغيرة ومؤسسات بديلة. نقدم أربعة بدائل عملية، بعضها جُرب في أماكن مختلفة وحقق نتائج مشجعة.

البديل الأول: اللامركزية (توزيع السلطة)

الاعتنام والاستغنام يزدهران في الأنظمة المركزية، حيث يجلس القرار في عاصمة بعيدة عن المواطن. اللامركزية ليست مجرد نقل بعض الصلاحيات إلى المحافظات، بل توزيع حقيقي للسلطة بحيث لا يستطيع أي جهة أن تحتكر الثروة والقرار.

أمثلة واقعية:

سويسرا: نظام الكانتونات (الولايات) يتمتع بسلطات واسعة، والمواطنون يصوتون على القوانين المحلية مباشرة عبر الاستفتاءات. هذا النظام جعل من الصعب على أي نخبة سياسية أن تسيطر على كل شيء. (دراسة مقارنة) Linder, Swiss Democracy, 2021

كيرلا الهند: (قانون "مهاراتا نيرمان غرام" (2019) نقل صلاحيات التخطيط للقرى نفسها، مما قلل الفساد في مشاريع البنية التحتية. (تقرير البنك الدولي، 2022)



التطبيق في السياق العربي: يمكن البدء باللامركزية الإدارية (مجالس محلية منتخبة حقيقياً)، ثم المالية (تحصيل بعض الضرائب المحلية وإنفاقها محلياً)، ثم التشريعية (قوانين محلية تختلف عن العاصمة). هذا يقاوم "استغنام المركز" لأنه يجعل القطيع يرى أن قراراته تصنع قريباً منه، لا في قصر بعيد.

البديل الثاني: الميزانية التشاركية (المشاركة الشعبية في المال العام)

واحدة من أقوى أدوات الاغتنام هي القدرة على توزيع الميزانية سرّاً أو وفق المحسوبة. الميزانية التشاركية تعني أن المواطنين – وليس الوزراء وحدهم – يقررون كيف يُنفق جزء من الميزانية العامة. أمثلة واقعية:

- **بورتو أليجيري، البرازيل**: منذ 1989، تطبق المدينة "الميزانية التشاركية". يناقش المواطنون في اجتماعات أحياء أولويات الإنفاق (مدارس، صرف صحي، طرق). النتائج: انخفاض الفساد، وزيادة تغطية الخدمات للأحياء الفقيرة، وارتفاع نسبة المشاركة السياسية. (Baocchi, Militants and Citizens, 2005)
- **نيويورك**: منذ 2011، تطبق المدينة "تخصيص المشاركة (Participatory Budgeting)" في بعض المناطق، حيث يقرر المواطنون إنفاق مليون دولار لكل منطقة على مشاريع صغيرة. (تقرير منظمة PBNYC ، 2023)

التطبيق في السياق العربي: يمكن البدء في بلدية واحدة، بميزانية صغيرة (مثلاً 5% من ميزانية البلدية)، يقرر المواطنون كيفية إنفاقها عبر اجتماعات عامة أو تصويت إلكتروني. هذا يخلق وعياً بأن "المال العام هو مالنا"، ويكسر احتكار النخب لقرارات الإنفاق.

البديل الثالث: محاكم مستقلة (كسر احتكار القضاء)

لا يمكن الحديث عن مقاومة الاغتنام دون وجود قضاء يستطيع محاكمة المغتنمين. لكن في كثير من الدول، القضاء هو أول من يُسخر لحماية السلطة.

كيف نبنى محاكم مستقلة حتى في الأنظمة غير الديمقراطية؟

- **استقلالية التمويل**: تخصيص ميزانية القضاء كنسبة ثابتة من الناتج المحلي، لا يمكن للحكومة تخفيضها عقاباً.
- **طريقة التعيين**: اختيار القضاة عبر لجنة مستقلة تضم قضاة ومحامين وأساتذة قانون، بنسبة 50% على الأقل ينتخبهم زملاؤهم. (نموذج: المجلس الأعلى للقضاء في إيطاليا بعد إصلاح 1958)
- **الحصانة الوظيفية**: لا يمكن عزل القاضي إلا بارتكاب جريمة وبعد تحقيق قضائي علني.



• **محاكمات علنية:** كل محاكمة لسياسي أو مسؤول كبير تكون علنية ومذاعة، لضمان الضغط الجماهيري على القضاة ليكونوا نزهاء.

حالة ملهمة: كوستاريكا. بعد الحرب الأهلية 1948، ألغت الجيش، واستثمرت في التعليم والقضاء المستقل. اليوم، المحكمة العليا في كوستاريكا تتمتع بثقة 80% من المواطنين، ونجحت في محاكمة ثلاثة رؤساء سابقين بتهمة فساد. (انظر Wilson, Costa Rica: Politics, Economics, and Democracy, 2018)

البديل الرابع: إعلام مستقل (كسر احتكار الحقيقة)

لن يكون هناك خروج من الحظيرة إذا ظل الإعلام بوقاً للنظام أو أداة للترفيه والتجهيل. الإعلام المستقل ليس ملكية عامة بالضرورة، بل هو إعلام:

- متنوع في ملكيته (لا تسيطر عليه حكومة أو شركة واحدة).
- محايد في تمويله (نماذج تمويل بديلة: اشتراكات القراء، التبرعات، التعاونيات).
- قانونياً محمياً (قوانين تحمي المصادر وتمنع الرقابة المسبقة).

أمثلة واقعية:

• **موقع "ذا إنترسبت" (The Intercept):** نموذج تمويل من مؤسسة غير ربحية، يتجنب الإعلانات التجارية، ويمول بالتبرعات. نجح في نشر وثائق مسربة عن الحرب الأمريكية بدون خوف من مقاطعته.

• **تجربة "درج" (السعودية):** موقع إخباري سعودي مستقل (تم إغلاقه لاحقاً) استطاع لعدة سنوات أن يقدم تحقيقات استقصائية عن الفساد في الداخل، معتمداً على التمويل الذاتي والقراء.

• **الإعلام التعاوني في أوروغواي:** صحيفة "لا دياريا (La Diaria)" هي تعاونية يملكها الصحفيون أنفسهم، وقد حافظت على استقلاليتها رغم ضغوط اقتصادية وسياسية.

التطبيق في السياق العربي: من الصعب إنشاء إعلام مستقل في أنظمة قمعية، لكن يمكن البدء بـ:

- منصات رقمية مشفرة (كمدونة أو قناة تلغرام) تنشر تحقيقات استقصائية، مع حماية هوية الصحفيين.
- برامج تدريب للصحفيين الشباب على التحقق من المعلومات والصحافة الاستقصائية (بعد).
- شبكات مراسلين مواطنين (citizen journalists) تنقل الأخبار من داخل الأحياء، مستخدمة أدوات إخفاء الهوية.



ثالثاً: دور المواطن – كيف لا تكون نعجة؟

المؤسسات وحدها لا تكفي. التغيير يبدأ من المواطن الذي يقرر أن يرفع رأسه، ويسأل، وينظم. لا نطلب منك الاستشهاد، بل نطلب منك أن تتوقف عن كونك نعجة، وتصبح قوة فاعلة بوسائل متاحة.

1. اليقظة (الوعي النقدي)

اليقظة تعني:

- أن تعرف من يملك ماذا في بلدك (تتبع ثروات السياسيين، ممتلكاتهم، شركات عائلاتهم).
- أن تعرف كيف يعمل الإعلام ولمن يخدم (من يملك القناة؟ ما علاقته بالسلطة؟).
- أن تعرف حقوقك الدستورية (حتى لو كانت منتهكة، معرفتها ضرورية للمطالبة بها).
- أن تناقش ما تراه مع آخرين (المعرفة تنتشر بالحوار).

أدوات عملية:

- متابعة منظمات الشفافية الدولية (مثل الشفافية الدولية، منظمة العفو الدولية) التي تنشر تقارير عن الفساد في بلدك.
- استخدام أدوات التحقق من الأخبار (مثل Google Fact Check ، أو مشروع "كاشف" العربي) وإيكاد وتبينوا و Sawab صواب وشييك ومسبار وماتصدقش ، والتحية من هنا من داخل الكتاب للأستاذ الصحفي المتخصص في هذا الأمر الأستاذ شادي جبريل ، والهدف من استخدام هذه المواقع معرفة ما إذا كانت "الفضيحة" التي تشاهدها حقيقية أم دعاية.
- المشاركة في نوادي القراءة أو المناقشات عبر الإنترنت (باستخدام تطبيقات مشفرة إذا كان الخطر مرتفعاً).

2. التنظيم (قوة العدد)

الفرد وحده ضعيف، لكن المجموعات يمكنها تغيير العالم. التنظيم لا يعني حزباً سياسياً بالضرورة، بل يمكن أن يكون:

- نقابة عمالية: حتى داخل مصنع واحد، نقابة قوية تستطيع الدفاع عن الأجور والحقوق، وهذا يخلق نموذجاً للمقاومة.
- جمعية أهالي: منظمة محلية لمطالبة البلدية برصف الطرق أو تحسين المستشفى.



- حركة رقمية: حملة إلكترونية للمقاطعة أو لنشر الوعي (مثل حركة "السترات الصفراء" في فرنسا، لكن سلمية).
- مجموعة دراسة: خمسة أصدقاء يقرؤون كتابًا نقديًا كل شهر ويناقشونه – هذه أبسط أشكال التنظيم.
- تحذير: في الأنظمة القمعية، أي تنظيم يمكن أن يكون هدفًا. لذا يجب تقييم المخاطر: استخدام هويات مستعارة، وسائل اتصال مشفرة، اجتماعات في أماكن آمنة. البقاء آمنًا هو شرط لمواصلة العمل.

3. المقاطعة الاقتصادية (أداة الناعمة القوية)

السلطة تغطي من أموالك. حين تقاطع منتجات شركات تابعة للسلطة، أو حين تسحب أموالك من البنوك المملوكة للحزب الحاكم، فإنك تضرب الاغتنام حيث يؤلمه: في الربيع.

أمثلة ناجحة:

- مقاطعة منتجات الألبان في صربيا 2020: بعد أن ارتفعت أسعار الحليب بشكل مفاجئ، قاطع المواطنون منتجات شركة "إمليك" (المملوكة لرجل أعمال قريب من الرئيس). في أسبوعين، تراجعت مبيعات الشركة 40%، وأجبرت على خفض الأسعار. (تقرير BIRN، 2020)
- حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) رغم الجدل حولها، نجحت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات في الضغط على شركات عالمية لسحب استثماراتها من المستوطنات.
- التطبيق في السياق العربي: يمكن البدء بمقاطعة محلية صغيرة: منتج معين تعلم أنه يملكه وزير فاسد، أو وسيلة إعلام معينة تخدم النظام. المقاطعة تعلم الناس أنهم يملكون قوة اقتصادية لا يعرفونها.

4. ثقافة المساءلة (لا تسامح ولا تمرير)

الثقافة العربية (والعديد من الثقافات الأخرى) تعاني من "ثقافة التمرير": نعلم أن فلانًا فاسد، لكننا نهمس ولا نواجهه. كسر هذا يتطلب:

- مواجهة صغيرة: أن تسأل مديرك أو عميد كليتك أو رئيس بلديتك: "لماذا تم إنفاق هذا المبلغ؟ أين التقرير؟"
- الشفافية في حياتك اليومية: أن تكون أنت قدوة في محاسبتك لمن هم تحت سلطتك (موظفيك، طلابك، أطفالك).
- تشجيع المبلغين: في المجتمعات التي تتعرض فيها التقارير عن الفساد للعزل أو السجن، فإن أي دعم معنوي أو مادي للمبلغين يشجع آخرين على الإبلاغ.



تأمل: هل هناك شيء واحد يمكنك فعله غدًا صباحًا - صغيرًا - لتبدأ به؟ كأن تسأل سؤالاً في اجتماع عام، أو تشارك مقالًا نقديًا مع صديق، أو توقع عريضة إلكترونية. الحركة تبدأ بخطوة ولو صغيرة.

رابعاً: هل يصلح النظام العالمي؟ (دور المنظمات الدولية، النقد الدولي، اللجوء والهجرة)

في هذا الفصل، كنا نتحدث كما لو أن الحلول داخل حدود الدولة فقط. لكن العالم اليوم معولم، والاغتنام والاستغنام لهما أبعاد دولية، وكذلك المقاومة.

دور المنظمات الدولية: هل هي جزء من الحل أم المشكلة؟

المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، المحكمة الجنائية الدولية) يمكن أن تكون:

- أدوات ضغط إيجابية: عندما تفرض عقوبات على مسؤولين فاسدين، أو تعلق مساعدات عن دول تغتتم، أو تصدر تقارير تفضح الانتهاكات.
- أدوات إدامة الاستغنام: عندما يفرض صندوق النقد الدولي برامج تكشف تجبر الدولة على خفض الدعم (الجزرة) وخصخصة القطاعات العامة (مما يزيد الاغتنام). أو عندما تستخدم الدول الكبرى حق النقض (الفيتو) لحماية حلفائها المتهمين بارتكاب جرائم.

خلاصة: لا تعتمد على المنظمات الدولية وحدها. يمكن استخدامها كمنبر لفضح الأنظمة، لكن لا تنتظر منها إنقاذ أحد. ففي النهاية، هذه المنظمات تعكس توازن القوى العالمي، لا مثاليات حقوق الإنسان.

النقد الدولي: حين يرفض البنك المركزي فتح خزائنه

أداة ضغط تحتاج إلى مزيد من الاستكشاف: عندما تلجأ دولة فاسدة إلى صندوق النقد لقرض، يمكن للمجتمع المدني الدولي أن يضغط على الصندوق ليشترط كشف حسابات البنك المركزي، وتجميد أموال المسؤولين الفاسدين، وإخضاع ميزانية الدفاع للرقابة المدنية. حدث هذا جزئياً في تونس بعد 2011: عندما طلبت تونس قرضاً من صندوق النقد، قدمت المنظمات الحقوقية ملفات عن فساد عائلة بن علي، وطالبت الصندوق بتجميد أصولهم. وبالفعل، جُمدت الأصول في عشرات الدول. (انظر: تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، 2012)

لكن التطبيق غير متسق: دول أخرى (كمصر بعد 2013) حصلت على قروض ضخمة دون شروط حقيقية لمكافحة فساد النخبة الجديدة. النقد الدولي أداة يمكن استخدامها، لكنها لا تعمل باستمرار.



اللجوء والهجرة: الملاذ الأخير – وهل هو حل؟

عندما يفشل كل شيء، ويصبح البقاء في الوطن يعني السجن أو الموت، يصبح اللجوء والهجرة خيارًا شخصيًا مشروعًا. لكنه ليس حلاً جماعيًا. الهجرة الجماعية تفرغ البلد من خيرة أبنائه (هجرة الأدمغة)، وتجعل التغيير الداخلي أكثر صعوبة.

ما يمكن فعله للمهاجرين واللاجئين:

- تنظيم المهاجرين في بلدان اللجوء ليكونوا لوبيًا يضغط على حكوماتهم الجديدة لمساندة المعارضة الديمقراطية في بلدانهم الأصلية.
- تحويلات مالية ذكية لا تدعم النظام (مثلًا إرسال أموال إلى عائلات المعتقلين السياسيين أو إلى منظمات المجتمع المدني، لا إلى البنوك المتواطئة).
- التخطيط للعودة عندما تتغير الظروف، بدلاً من قطع العلاقة مع الوطن للأبد.

تأمل شخصي: الهجرة ليست جبانة، لكنها ليست بطولية أيضًا. هي استراتيجية بقاء فردي. ومن يهرب من الحظيرة قد يعيش حرًا، لكن القطيع يبقى في الداخل. بينما من يبقى ويحاول تغيير السياج من الداخل، قد يفشل ويموت، لكن قد ينجح ويفتح الباب لآلاف.

خلاصة الفصل الخامس: الخروج يبدأ بخطوة

قدمنا في هذا الفصل الأخير إطارًا للخروج من حظيرة الاغتنام والاستغنام. لم نقدم وصفة سحرية، بل اتجاهات عامة وتجارب واقعية يمكن الاستلها منها. الآتي هو ملخص عملية في سبع خطوات:

1. اعترف أن النظام الحالي يغتنم ويستغني – هذه الحقيقة غير مريحة لكنها ضرورية.
2. نقد أداة التحليل نفسها – كن ناقدًا ذاتيًا، لا تحول الثنائية إلى أيديولوجيا.
3. ابدأ صغيرًا، لكن ابدأ – اللامركزية في بلدية، ميزانية تشاركية في حي، محكمة مستقلة في منطقة.
4. كن مواطنًا يقظًا – لا تستهلك الإعلام دون وعي، تتبع أموال السياسيين، شارك في نقاشات.
5. نظم مع آخرين – نقابة، جمعية، مجموعة دراسة، أي شكل من أشكال التنظيم القاعدي.
6. استخدم القوة الاقتصادية الناعمة – المقاطعة، سحب الودائع، الاستثمار في مؤسسات بديلة.
7. لا تنتظر الثورة الكبرى – ابدأ الآن، بما لديك، من مكانك.



حكاية ختامية

عدنا إلى الحكاية الأولى. الكبش الذي خرج من الحظيرة وخبر العالم الواسع، ثم عاد ليقف أمام الباب. لم يدخل، لكنه لم يغادر أيضًا. ظل واقفًا هناك، ينظر إلى من بالداخل، ويقول بينه وبين نفسه: "لن أدخل لأحررهم. لكنني سأبقى هنا، كباب مفتوح. ربما يمر أحدهم ويراني، ويسأل: ما الذي يراه هذا الكبش الذي لا أراه؟ وربما يقرر أن يخطو خطوة نحو الباب."

هذا هو دورك الآن. ليس أن تنقذ العالم، بل أن تكون بابًا مفتوحًا. شخصًا واحدًا يرفض أن يكون نعمة. شخصًا يسأل الأسئلة المحرمة، وينشرها بين من حوله. شخصًا يقاطع، ويوقع، وينظم. فإن لم تفعل، فمن سيفعل؟ وإن لم تبدأ اليوم، فمتى؟

هوامش الفصل: اعتمد هذا الفصل على دراسات حالة من (Linder (2021) عن الديمقراطية السويسرية، تقارير البنك الدولي (2022)، (Baiocchi (2005) عن الميزانية التشاركية في البرازيل، (Wilson (2018) عن كوستاريكا، تقارير منظمات المجتمع المدني) الشفافية الدولية، هيومن رايتس ووتش، (BIRN) كما استفاد من أدبيات علم النفس السياسي حول "اليأس النقدي (critical hopelessness) وكيفية تجنبه.

خاتمة الكتاب

كلمة أخيرة للقارئ

قدمنا في هذا الكتاب أداة تحليلية بسيطة وعميقة: ثنائية الاغتنام (جمع السياسيين للغنائم لأنفسهم) والاستغنام (معاملة الشعب كقطيع عبر العصا والجزرة والتجهيل). طبقنا هذه الثنائية على أنظمة استبدادية عربية، وديمقراطيات غربية، ونماذج مختلطة (روسيا، فنزويلا). اعترفنا بالاستثناءات والحدود. ثم قدمنا بدائل عملية للخروج: اللامركزية، الميزانية التشاركية، المحاكم المستقلة، الإعلام المستقل، ودور المواطن اليقظ والمنظم والمقاطع والمحاسب.

السؤال ليس: هل يمكن الخروج؟ بل: كيف نصنع معًا سياقًا لا يقف داخله راعٍ وجلاد؟

وهنا المفارقة: معظم محاولات "الخروج من الحظيرة" تنتهي ببناء حظيرة جديدة، بسياج مختلف لكن بنفس المنطق. ثورة تطيح بديكتاتور، ثم يأتي ديكتاتور جديد باسم "الثورة" أو "الديمقراطية" أو "الله". لماذا؟ لأننا نغير الراعي ولا نغير آليات الحظيرة.



السياج مختلف

نحن لا ندعو إلى حظيرة بلا راع. هذا فوضى لا حياة فيها. لكننا ندعو إلى سياج مختلف: ليس سياجًا يقف داخله راع وجلاد، بل سياجًا يقف خارجهما جميعًا. بمعنى: بناء مؤسسات لا تسمح لأي إنسان - مهما كان نبيلًا - أن يجمع بين المال والسلطة، وأن يستغني القطيع، وأن يحتكر الحقيقة.

هذا السياج الجديد يقوم على أربعة جدران:

الجدار الأول: الفصل بين السلطات حقيقة لا شكلاً.

ليس مجرد ثلاث سلطات في الدستور، بل سلطات تمول بشكل مستقل، وتُعين قضاتها بنزاهة، وتراقب بعضها بفعالية. القضاء الذي يعينه الرئيس لا يمكن أن يحاكي الرئيس. برلمان يسيطر عليه حزب واحد لا يمكن أن يراقب الحكومة. هذا الجدار هو الأساس.

الجدار الثاني: اقتصاد لا يخضع لسيطرة الطبقة السياسية.

هذا لا يعني إلغاء دور الدولة في الاقتصاد، بل يعني ألا يستطيع الوزير أن يمنح عقدًا لشركة ابنه، وألا يتحول البنك المركزي إلى خزانة خاصة للحزب الحاكم. قوانين تضارب المصالح، وسجلات ملكية شفافة، وهيئات مستقلة لمكافحة الفساد.

الجدار الثالث: إعلام لا يملكه حكومة ولا ملياردير واحد.

إعلام متنوع في ملكيته، مستقل في تمويله، محمي بقوانين تحمي المصادر وتمنع الرقابة المسبقة. إعلام يستطيع أن ينشر فضيحة وزير دون أن يغلق. إعلام يستطيع المواطن أن يثق به ولو جزئيًا.

الجدار الرابع: مواطنون لا قطيع.

وهذا هو الأهم. المؤسسات وحدها لا تكفي إذا ظل الناس خائفين أو جاهلين أو منقسمين. مواطن يقظ، منظم، مقاطع، محاسب. مواطن يعرف أن السياج الجديد لا يُبنى من أعلى، بل من أسفل. يبينه الناس بأظافرهم، بيوم بيوم، بخطوة بخطوة.

السؤال ليس "إلى أين؟" بل "كيف نبدأ؟"

طوال هذا الكتاب، ربما كنت تنتظر إجابة واضحة: ماذا أفعل غدًا؟ هذا هو ما لدينا:

- **غداً صباحاً:** اطرح سؤالاً واحدًا في مجلسك أو عملك أو دراستك عن قرار مالي غامض. لا تتهم، فقط استفسر. "كيف نُصرف هذه الميزانية؟" "من رخص هذا العقد؟" السؤال هو أول كسر للصمت.
- **هذا الأسبوع:** ابحث عن شخص أو اثنين يفكرون مثلك. ابدأ مجموعة قراءة صغيرة، أو محادثة خاصة. السرية قد تكون ضرورية. المهم ألا تكون وحيدًا.



- هذا الشهر: اختر أداة واحدة من البدائل العملية التي قدمناها (اللامركزية، الميزانية التشاركية، الإعلام المستقل، المقاطعة الاقتصادية) وطبّقها على نطاق ضيق جدًا: في حيك، في نقابتك، في جمعيتك الخيرية. جرّب، ولو فشلت، تعلم.
- هذه السنة: طوّر وعيك النقدي باستمرار. اقرأ. تابع تقارير الفساد. تعلم أدوات التحقق من الأخبار. شارك ما تعلمته مع آخرين. المعرفة التي لا تُنشر هي معرفة ميتة.

الغنيمة أم القطيع؟ معضلة لا مفر منها

قد تقرأ هذه الكلمات وتشعر بالإحباط: "هذا صعب جدًا. لن يحدث". وربما أنت محق. ربما لن يحدث في حياتك. وربما تبقى الحظائر قائمة، وتبقى الأغنام ترعى وتُجز وتُدبج، ويبقى الرعاة يغتزمون ويستغنون.

لكن هناك فرق بين من يعرف ومن لا يعرف. الخروف الصغير في حكايتنا قُتل لأنه شك وسأل. لكن سؤاله زرع بذرة في خروفين آخرين. وهما حررا نفسيهما، ثم وقفا عند الباب يهمسان لمن يريد أن يسمع. لم يحررا القطيع، لكنهما جعلوا الهروب ممكنًا.

أنت الآن تعرف. لقد رأيت جلود الأغنام خلف الحظيرة. لم يعد بإمكانك أن تدّعي الجهل. السؤال الآن: هل ستظل في الحظيرة مرتاحًا، مع علمك أنك يومًا ما ستُدبج؟ أم ستبدأ - ولو بصوت هامس - بمحاولة تغيير السياج؟

معضلة الغنيمة والقطيع لا مفر منها. نحن جميعًا في حظيرة ما. لكن هناك فرق بين حظيرة تغلق علينا بلا أبواب، وحظيرة نعرف أن فيها ثغرات، وأنه يمكننا - معًا - أن نوسع هذه الثغرات حتى تسع الجميع.

هذا الكتاب ليس خريطة كاملة. إنه مجرد سهم يشير إلى اتجاه. الاتجاه هو: بناء سياج لا يقف داخله راع وجلاد. سياج تحرسه المؤسسات، والمواطنون، والشفافية، والمساءلة. سياج لا يُغلق على أحد، ولا يترك أحدًا خارج الحماية.

الخلاصة النهائية:

الاغتنام والاستغنام ليسا قانونًا طبيعيًا. هما نتاج مؤسسات وسلوكيات يمكن تغييرها. ليس هناك "قائد منقذ" سيأتي ليحررنا. ليس هناك "ثورة واحدة" تحل كل شيء. الطريق طويل، صعب، ومليء بالإخفاقات. لكن الإخفاق في المحاولة خير من النجاح في البقاء نعجة.

الاختيار لك. الآن. هنا.

تم الكتاب بحمد الله

2026-5-1



المصادر

ملحق: قائمة ببلوغرافية مختصرة (50 مصدرًا رئيسيًا)

فيما يلي أهم المصادر التي استند إليها هذا الكتاب، مرتبة في جدول حسب الموضوع. تم حذف المراجع الثانوية والهامشية، والاكتفاء بالكتب والتقارير الأساسية الموثقة.

أولاً: النقد السياسي والفكر السياسي (20 مصدرًا)

الرقم	المؤلف	العنوان	دار النشر / المصدر
1	أرسطو	السياسة (ترجمة أحمد لطفي السيد)	الهيئة المصرية العامة للكتاب
2	الجابري، محمد عابد	العقل السياسي العربي	مركز دراسات الوحدة العربية
3	العظم، صادق جلال	نقد الفكر الديني	دار الطليعة
4	غليون، برهان	نقد السياسة: الدولة والدين	دار الساقى
5	بلقزيز، عبد الإله	نقد السياسة في أمراض العمل السياسي	الشبكة العربية للأبحاث
6	أرندت، حنة	أصول الشمولية	دار التنوير
7	فوكو، ميشيل	المراقبة والمعاقبة	المنظمة العربية للترجمة
8	غرامشي، أنطونيو	رسائل من السجن	دار الطليعة
9	تالوك، غوردون	اقتصاديات السياسة (Autocracy)	المنظمة العربية للترجمة
10	دوبريه، ريجيس	نقد العقل السياسي	المنظمة العربية للترجمة
11	لوك، جون	رسالتان في الحكم المدني (ترجمة)	المركز القومي للترجمة
12	مونتسكيو	روح القوانين (ترجمة)	المركز القومي للترجمة
13	شميت، كارل	مفهوم السياسي (ترجمة)	المنظمة العربية للترجمة
14	برلين، إشعيا	الحرية (ترجمة)	المركز القومي للترجمة
15	بوبيو، نوربرتو	اليسار واليمين: معنى الفرق السياسي	ترجمة المنظمة العربية للترجمة
16	السعيد، رفيق	السياسة والمجتمع في العصور الإسلامية الوسيطة	دار الطليعة
17	العزاوي، فاضل	سلطة النخبة وسلطة الشعب	دار الشؤون الثقافية
18	حرب، علي	نقد الحداثة	المركز الثقافي العربي
19	بودريار، جان	الشفافية والشر (ترجمة)	دار الساقى



20	هنتنغتون، صامويل	صدام الحضارات (ترجمة)	دار الجيل
----	------------------	-----------------------	-----------

ثانياً: أدب السجون والمذكرات السياسية (15 مصدرًا)

الرقم	المؤلف	العنوان	دار النشر / المصدر
21	خليفة، مصطفى	القوقعة: يوميات متلصص	دار الآداب
22	منيف، عبد الرحمن	شرق المتوسط	المؤسسة العربية للدراسات
23	أوفقيير، مليكة	السجينة (ترجمة)	المركز الثقافي العربي
24	إبراهيم، صنع الله	شرف	دار المستقبل العربي
25	السعداوي، نوال	مذكراتي في سجن النساء	دار الهلال
26	العتيبي، بدر	خمس دقائق وحسب	دار الساقى
27	فرانكل، فيكتور	سعي الإنسان إلى المعنى (ترجمة)	دار دون
28	نيمات، مارينا	سجينة طهران (ترجمة)	الدار العربية للعلوم
29	سولجينتسين، ألكسندر	أرخبيل الجولاج (ترجمة)	المركز القومي للترجمة
30	ليفي، بريمو	هل هذا إنسان؟ (ترجمة)	دار التنوير
31	شالاموف، فارلام	قصص كوليما (ترجمة)	المنظمة العربية للترجمة
32	مانديلا، نيلسون	طريق طويل إلى الحرية (ترجمة)	دار الكرمة
33	الخلف، هادي	بالخلاص يا شباب!	رياض الريس
34	المرزوقي، أحمد	تزممارت: الزنزانة رقم 10	منشورات الزمن
35	بن جلون، الطاهر	تلك العتمة الباهرة (ترجمة)	دار الآداب



ثالثًا: دراسات الفساد والنخب الحاكمة (15 مصدرًا)

الرقم	المؤلف	العنوان	دار النشر / المصدر
36	تشايز، سارة (Chayes, Sarah)	Thieves of State	W.W. Norton
37	روتبرغ، روبرت (Rotberg, Robert)	Grand Corruption	Routledge
38	بورجيس، توم (Burgis, Tom)	Kleptopia	HarperCollins
39	جين، آرفيند ك. (Jain, Arvind K.)	Understanding Political Corruption	Edward Elgar
40	هايدنهايمر، أرنولد (Heidenheimer, Arnold)	Political Corruption: A Handbook	Routledge
41	منديلو، جوناثان (Mendilow, Jonathan)	Democracy and Corruption	Edward Elgar
42	شاكلوك، آرثر (Shacklock, Arthur)	Measuring Corruption	Ashgate
43	هيدرشو، جون (Heathershaw, John)	Indulging Kleptocracy	Bloomsbury
44	داونز، أنتوني	النظرية الاقتصادية للديمقراطية (ترجمة)	المركز القومي للترجمة
45	مشروع بيانات العمل اللاعنفي العالمي	Global Nonviolent Action Database	جامعة سوارثمور
46	منظمة الشفافية الدولية	تقارير مؤشر مدركات الفساد-2011 (2025)	transparency.org
47	هيومن رايتس ووتش	تقارير العالم (2011-2025)	hrw.org
48	الشبكة السورية لحقوق الإنسان	تقارير الاعتقال والاختفاء القسري (2025)	snhr.org
49	اللجنة الوطنية التونسية لاسترداد الأموال المنهوبة	التقرير النهائي	حكومة تونس
50	ويكيليكس	وثائق دبلوماسية أميركية (برقيات تونس)	wikileaks.org

ملاحظة: هذه القائمة هي اختصار لأهم المصادر التي بني عليها الكتاب. تم حذف المراجع الثانوية والصحف اليومية والمواقع الإخبارية العابرة، والاكتفاء بالكتب المطولة والتقارير المؤسسية المستقرة.



عن المؤلف وكتبه

◆ التعريف بالمؤلف:

الدكتور سعد جبر، أكاديمي مصري واستشاري التدريب الإعلامي، ومن علماء الأزهر الشريف، عمل عميداً لكلية الإعلام بجامعة باشن العالمية، ويشغل حالياً منصب وكيل الكلية.

قام بتدريس مواد الإذاعة في أكاديمية الأمير أحمد بن سلمان للإعلام التطبيقي بالمملكة العربية السعودية، وأسهم في تدريب عدد كبير من الإعلاميين العرب في مجالات الصحافة والعلاقات العامة والإذاعة والتلفزيون وبالفضائيات، كما قام بالتدريس لطلاب وأساتذة الجامعات والمدارس بعدة دول، كما قام بالتدريب على الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في التعليم والتدريب.

كما يشرف على بعض المنصات التعليمية، ويعمل استشاري في عدة مراكز إعلامية، ومستشار لعدد من المؤسسات غير الربحية، له رصيد علمي وإبداعي يربو على 100 كتاب في مجالات متنوعة تشمل الإعلام، الفكر، التربية، والسياسة والاقتصاد، والأسر المنتجة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتفسير والعلوم الإسلامية والابتكار، يؤمن بأن الأسرة هي أساس المجتمع المترابط ومحضن الفرد المتوازن، وأن بناء المجتمع يبدأ ببناء الإنسان أولاً، كما يركز على رعاية الموهوبين، وبناء الحاضنات الإعلامية للمؤسسات وأكبر أهدافه مساعدة الجميع على النجاح.

مؤلفات الدكتور سعد جبر :

م	اسم الكتاب	م	اسم الكتاب
1.	أحاديث الحب النبوية	2.	انستجرام الإمام ابن القيم
3.	أحاديث الخيرية من كلام خير البرية	4.	حفلة تفكيرية
5.	خواطر مسجدية من "السيرة"	6.	30 يوم حاسمة في عمر المشاريع الناشئة
7.	خواطر مسجدية من "التفسير"	8.	حوار مفتوح مع "جيل زد"
9.	مختصر كتاب "أحاديث الأدب النبوي"	10.	مصحفي .. ورحلة العودة إليه
11.	شرح الأربعين العلمية للشنقيطي	12.	زواج بنات النبي ﷺ
13.	هل يحل القرآن مشكلتي؟	14.	البوصلة
15.	من أجل أن تزهر الروح	16.	سبع عجاف



م	اسم الكتاب	م	اسم الكتاب
.17	السبعة الكبار	.18	بوصلة القلوب
.19	الأربعين النبوية	.20	رحلة المتوكلين
.21	30خاطرة للتراويح	.22	الإطار القيمي للأسرة
.23	خمسون رسالة للإمام	.24	ملخص خمس كتب إدارية عالمية
.25	لطائف وفرائد قرآنية	.26	الجامعة وصناعة الوعي المجتمعي
.27	الإعلام المفقود في التعليم	.28	كود التأثير
.29	الذكاء الروحي	.30	الذكاء الاصطناعي وأطفالنا
.31	الصبر الإداري	.32	دبلوم التدريب السياسي
.33	الأسر المنتجة تمكين وإبداع	.34	وعن الرضا قالوا
.35	حرب المخدرات	.36	الكرب والدعاء
.37	المدرّب الجديد وإذابة الجليد	.38	مسرحية دمي
.39	تسويق المشاريع غير الربحية	.40	أعشاب الجهاز الهضمي
.41	وداعا للبطالة	.42	لماذا ننشغل بالسياسة ؟
.43	دليلك إلى الدخل القليل الدائم	.44	الذكاء التسويقي
.45	مصانع الإنسان	.46	أسرار النجاح في المشاريع الصغيرة
.47	25صفحة ستغير حياتك	.48	النقد أولاً
.49	ديون "قوافل" شعر	.50	الدعاة وفضائح إبستين
.51	أسرار الكتابة الدرامية	.52	ببساطة كيف تصنع الثروات ؟
.53	هل تريد أن تؤلف كتاباً ؟	.54	في بيتنا سؤال ؟
.55	كيف تمطر سحابة فكرك ؟	.56	حكاية القائد البطيء
.57	التمكين والشراكة بأفريقيا	.58	القيادة التحويلية
.59	مش قد الشيلة ؟	.60	حظيرة الخزائير الغربية
.61	حبات من سنبله الفجر مجموعة قصصية	.62	هل تعريف كيف تصلي عليه ؟
.63	الرد على الشيخ الددو	.64	إعداد التقارير الإدارية باحترافية
.65	حكايات مؤثرة	.66	شحاذ الإشارة
.67	بروتوكول المبادرات المجتمعية	.68	حين يسجد الكون ..
.69	توني بلير -المنذوب السامي الجديد	.70	سر السعادة الإحسان إلى الخلق
.71	الخرس الأسري	.72	تحديات خاصة لشباب الإسلام
.73	الجزائر وحزام السافانا	.74	فن الفشل الجميل
.75	دليلك لاستثمار عقاري ناجح	.76	كسر الجليد طبعة تميز – طبعة مزيدة ومنقحة
.77	أزمة ثقة بين الممولين والمشاريع	.78	كيف تكون نجما على اليوتيوب؟
.79	الرجل النعجة	.80	عوامل نجاح وفشل مشاريع التعليم الإلكتروني
.81	ست ستات من غير رجل	.82	دبلوم القيادة الميدانية بالمنظمات غير الربحية
.83	فنون الهدنة النفسية	.84	مشكلات وحلول من حياة الرسول ﷺ
.85	الهجرة فقه جديد	.86	خمسين خطبة جمعة منتقاة



اسم الكتاب	م	اسم الكتاب	م
عبد المال تاح	.88	المقام الإنساني بين أربعة عوالم	.87
الأسباب الحقيقية للفقر والغنى	.90	أكذوبة القاعدة	.89
الجور والفجور	.92	الاعتنام والاستغنام	.91
معجزات العصر في أفغانستان	.94	الحملات الإعلامية الاحترافية	.93
كارثة أبناء المهاجرين	.96	علو ودنو الهمة	.95
تشابهت قلوبهم "بكائيات اليهود والشيعة:	.98	ملخصات 23 كتاب لرجال الأعمال	.97
اثبت أحد	.100	مستويات الحب	.99
فلسفة الهدووووووء	.102	الحقوق الكبرى	.101
فخ الخوف	.104	المرأة .. السردية الكاملة	.103
	.106	الأسباب الحقيقية للفقر والغنى	.105

للتواصل وطلب أي كتاب من د. سعد جبر - الجزائر: 00213673956106 - saadjabr@gmail.com

